

التوجيه النحوي للقراءات العشر

دراسة في سورة البقرة

د. سامح محمد محمد عمر

مدرس بقسم اللغة العربية

كلية الآداب ببها

٢٠٠٤م

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions.

2. It then goes on to describe the various methods used to collect and analyze data.

3. The next section details the results of the study and the conclusions drawn from the data.

4. Finally, the document provides a summary of the findings and offers recommendations for future research.

مقدمة :

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، خير من أدى الأمانة وبلغ الرسالة ، ونصح الأمة ، وكشف الغمة .

وبعد ..

فإن حبل الله فينا كتابه ، وما زالت الأمة بخير ما إن تمسكت به ، وأهل الله هم أهل الكتاب ، الآخذون بزمامه ، المحافظون على حروفه ، التالون له حق تلاوته ، المتبتلون لربهم بعبادته ، وكتاب الله - دستور العربية - مازال حقلاً بكرأ - رغم الكم الهائل من الدراسات يتحمل من الدراسات الكثير والمزيد.

ولقد تأقت نفسي - كثيراً - إلى هذا الحقل والبحث في هذا المجال الخصب ، أحاول فيه أو أوضح ما أثر من القراءات القرآنية الصحيحة المتواترة ، وربطها بالنحو - وهو مجال تخصصي - من خلال بيان التخريجات والتوجيهات النحوية لهذه القراءات . ولما كان هذا الأمر من الكثرة والاتساع بحيث يحتاج إلى فريق من الباحثين ، فقد آثرت إنجاز هذا العمل على عدة مراحل . فكان أن جعلت سورة البقرة هي البداية ، وأرجو بمشيئة الله تعالى أن استكمل هذا العمل في باقي سور القرآن الكريم . داعياً المولى - سبحانه وتعالى - أن يوفقتي لإنجاز هذا البحث ، وإتمام ما أتمناه فيما بعد .

ولقد وجدت في هذا المجال كتباً ودراسات كثيرة ، لكنها إما أن تركز على القراءات واختلافاتها عن بعضها البعض فقط ، دون الاهتمام بالجانب النحوي ، أو تتناول أصوب القراءات فقط بلا تعليق ، أو تركز على إعراب

القرآن جميعا ، أو بعض سورته وآياته ، أو تعالج أثر القرآن في النحو العربي لكنى في المرحلة التي كدت فيها أن أتم هذا البحث ، إذا بي أجد كتابا متميزا في هذا المجال ، جعلني أراجع وأعيد النظر في كثير مما كتبت، وهو كتاب بعنوان " مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري للدكتور شعبان صلاح" .

نعم هناك بعض الكتب التي تناولت حجج القراءات وعللها النحوية ، لكنها - مع قلتها - بها بعض القصور ، فقد تناولت القراءات السبع فقط ، بالإضافة إلى إغفال بعض الآيات القرآنية ، ثم إنها قد لا تتف تلك الوقفة المنهجية مع بعض الروايات ، ولا سيما إن تعارضت - في ظنهم - الرواية مع وجه من وجوه اللغة .

ولقد تناولت فيه فقط القراءات التي اختلفت في إعرابها ، واقتصرت على سورة البقرة - لما فيها من أوجه القراءات - مبتدئا بالمدخل الذي تحدثت فيه عن القراءات - نشأتها وأسبابها ، مبينا الأطر التي تصح بها الرواية ، ثم أردفتها بدفاع عن القراءات المتواترة .

ومن هنا فقد حاولت الجمع بين الحسينيين ، فكان التخريج والتحقيق حول القراءات العشر المتواترة ، وأرجو من الله أن ينفع ببحثي هذا كل المسلمين ، وحسبي أنه متصل بكتاب الله ؛ فالعمل فيه ميدان كريم ، ومن أجل ما يُتَقَرَّبُ به إلى المولى سبحانه وتعالى .

مدخل :

لقد أنزل الله سبحانه وتعالى - القرآن الكريم على رسوله - صلى الله عليه وسلم - منجما على امتداد ثلاث وعشرين سنة ، وذلك لغايات كثيرة ، لعل من أهمها تهيئة المسلمين لاستقباله وتمثله ، وكان أول ما نزل منه : " اقرأ باسم ربك .. " وخاتمته : " اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً .. " .

وتخفيفا وتيسيرا على القبائل ، ومراعاة للهجاتها المختلفة ؛ كان الرسول ﷺ يتلو كلمات القرآن الكريم بلهجات متعددة ، وكان يحدث أن يتلو بعض الصحابة آيات بلهجة سمعها من الرسول شفاهة ، في حين قد سمع بعض الصحابة نفس الآيات - وربما بعض السور - بلهجة أخرى تغاير اللهجة الأولى (١) .

ولما انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى ، وقتل كثير من القراء في حروب الردة ، ولم يكن القرآن قد جمع في مصحف واحد ، على الصورة التي نراه عليها الآن ، فكان أن أشار عمر بن الخطاب ؓ على أبي بكر ؓ بعد عامين تقريبا من خلافته بجمع القرآن وكتابته في مصحف واحد .

وقد أثيرَ عن النبي ﷺ أنه قال : " لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن من الحديث " وهو ما كان يعنى أن بعض الصحابة كانوا يكتبون ما ينزل على الرسول من الوحي ، ويعنى أيضا أن القرآن كتب في عهد الرسول ، لكنه لم

١ - انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق : د. شوقي ضيف / القاهرة / ١٠:٩

يكن مجموعا في موضع واحد ولا مرتب السور وكان الصحابة يعرضون ما يحفظونه على الرسول ﷺ فيجيزهم عليه (١)

وكان أن عهدوا إلى بلال أن ينادى في المدينة بجمع ما كان الصحابة قد دونوه بمحضر الرسول ﷺ وإملائه ، وكلفوا زيدا بن ثابت أن يكتب القرآن كله، على الترتيب الذي تلقاه هو ومن معه من الحفظة عن الرسول بنفس الألفاظ ونفس الحروف ونفس الصورة ، في العرضة الأخيرة التي تدارس فيها الرسول ﷺ القرآن مع جبريل بعد تمامه ، وظلت هذه الصحف عند أبي بكر ﷺ حتى وفاته ، ثم عند عمر ﷺ ثم ابنته حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها. (٢).

" وحين ولي عثمان بن عفان ﷺ خلافة المسلمين كانت الفتوحات الإسلامية قد اتسعت شرقا وغربا ، وانتقل كثير من القراء إلى الأقاليم المفتوحة ، فأخذ الناس عنهم قراءاتهم ، وكانت هذه القراءات تختلف اختلافا - أجازه الرسول - تسهيلا على المسلمين ، وتيسيرا على من لم تمكنه عاداته النطقية ولهجته التي نشأ عليها من نطق النص القرآني على الفصحى الأدبية الشائعة .

ولم يكن أحد من المسلمين - في بداية الأمر - ينكر شيئا من الفروق بين هذه القراءات ، اعتماداً على ما سمعوه من النبي ﷺ من قوله : " أنزل القرآن على سبعة أحرف فأقرعوا ما تيسر منه " (٣).

١ - انظر السابق / ١٠ ، وانظر أيضا مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى القرن

الرابع الهجري للدكتور شعبان صلاح / ٩.

٢ - انظر السبعة / ٩ : ١٠ ، وانظر الانتصار لنكت القرآن للباقلاني ، تحقيق د. محمد

زغلول سلام / ١٠٩ : ١١٠ .

٣ - موقف النحاة من القراءات القرآنية / ١٠ ، ١١ .

وفى سنة ثلاثين من الهجرة ، وبالتحديد في خلافة عثمان ؓ اجتمع في غزو أذربيجان أهل الشام وأهل العراق ، واستمع بعضهم إلى بعض وهم يتلون الذكر الحكيم ، فلاحظوا جميعاً وجوهاً من الخلاف ، وتنازعا حتى كاد يكفر بعضهم بعضاً ، وكان حذيفة بن اليمان معهم ، فهاله الخلاف ، وخشي تراكمه ، فركب إلى عثمان ؓ وقال له : " أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى وأبلغه خلاف الناس في القراءة ، ففزع عثمان فرعاً شديداً ، فأرسل إلى السيدة حفصة أن أرسلني بصحف القرآن ننسخها ثم نردها إليك ، فأمر زيد بن ثابت أن ينسخها في المصاحف ، وضم إليه عبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، وقال لهم : إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم ، فكتبوا ثمانية مصاحف ، وجه واحداً منها إلى البصرة ، وبتان إلى الكوفة وبتالث إلى الشام ، وبرابع إلى مكة ، وبخامس إلى اليمن ، وبسادس إلى البحرين ، وترك مصحفاً بالمدينة ، وأمسك لنفسه مصحفاً سمي بالمصحف الإمام ، وأمر بإحراق ما عدا هذه المصاحف ، فأحرقت مصاحف لبعض كبار الصحابة مثل أبي بن كعب ، وعبد الله بن مسعود ، منعا لأي خلاف ممكن ، وأمر المقرئين في كل الأمصار أن يتمسكوا بتلك المصاحف وأن يقرئوا الناس على حروفها " (١).

ولم يكتف عثمان بإرسال المصاحف إلى الأمصار المختلفة ، إذ كان حريصاً على أن تظل المشافهة والحفظ هما السبيلان الأساسيان لاستيعاب النص القرآني ، وألا يتكل الناس على الكتابة ، ولذا راح يرسل - في الأكثر الأغلب - مع المصحف الخاص بكل إقليم حافظاً يوافق قراءاته ، فكان زيد بن ثابت مقرئ المصحف المدني ، وعبد الله بن السائب مقرئ المكي ، وأبو عبد الرحمن السلمي

١ - السبعة لابن مجاهد / ١١.

مقرئ الكوفي ، وعامر بن عبد القيس مقرئ البصري ، والمغيرة بن شهاب مقرئ الشامي^(١).

ومعروف أن الكتابة في مصحف عثمان تخلو من النقط والشكل ، وهو خلو جعل خط هذا المصحف يستوعب جميع القراءات المتواترة عن الرسول ﷺ فالسمع والمشاهدة هما أساس القراءات ، وقد مضى الصحابة يتلون القرآن ذلك بالسند الصحيح المتواتر جيلا بعد جيل ، ومنذ الصدر الأول ، وتجرد قوم في كل مصر من الأمصار العربية لتلاوته وضبطه والعناية به، وتلقى التلاوة بالمرور المتواتر عن الرسول ﷺ ومعنى ذلك أن قراءات القرآن سنة يتبع فيها الخالف السالف^(٢).

ولقد جردت مصاحف عثمان من الزيادات التي لم تتوافر قرآنيته وكانت من قبيل التفسير ، وأهملت منها جميع الروايات الأحادية ، غير أنه لم يستطع إغفال ما تواترت قرآنيته ، ولم يكن بالإمكان أن تكتب الكلمة بصورتين مختلفتين حسب القراءات في نسخة واحدة ، لذا أمر عثمان أن تكتب المصاحف الأئمة مختلفة الرسم وفق اختلاف القراءات المعتمدة في بعض الحروف ، فتفرقت بعض هذه الأوجه في المصاحف التي أرسلها إلى الأفاق .

فقد ثبت أن مصحف أهل الشام به قوله تعالى: " وقالوا اتخذ الله ولدا " (البقرة: ١١٦) ، بغير واو ، وفي بقية المصاحف بالواو ، وبهما قرئ. وقوله تعالى: " من يرتد منكم عن دينه " (المائدة: ٥٤) كتب في المدني والشامي بدالين،

١ - مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح / ٩٩ ، نقلا عن مواقف النحاة من

القراءات / ١١.

٢ - السبعة / ١٢.

أي بالفك ، وهي لغة الحجاز ، وكتب في البقية بدال واحدة بالتشديد ، وهي لغة تميم. وقوله تعالى: " تجرى تحتها الأنهار" (التوبة/ ١٠٠) في المصحف المكي بزيادة (من) وفي غيره بعدمها .(١)

ولم يكن علماء القراءات قد تواضعوا حتى عصر خلف بن هشام على أئمة بأعيانهم ، يحملون عنهم وحدهم القرآن ، وقد مضى كثيرون يحملون عن كل قارئ ثقة قراءاته ويعلمونها الناس في زمنه ، ومن بعده(٢)

ولقد أخذت القراءات تتكاثر حتى وصل بها أبو عبيد القاسم بن سلام نحو ثلاثين قراءة ، وتوسع - فيما بعد - بعض القراء حتى وصلوا بها إلى نحو خمسين قراءة ، وأوشك ذلك أن يكون بابا لدخول شيء من الاضطراب على أسنة القراء ، وكان منهم المتقن وغير المتقن .

ثم جاء ابن مجاهد ، واستصفى سبعة من أئمة القراء في أمصار خمسة ، هي أهم الأمصار التي حملت عنها القراءات في العالم الإسلامي ، وهي: المدينة، ومكة ، والكوفة، والبصرة ، والشام ، واختار من المدينة نافعا ، ومن مكة ابن كثير، ومن الكوفة عاصما ، ومن البصرة أبا عمرو بن العلاء، ومن الشام عبد الله بن عامر ، ولما كان مذهب عاصم الكوفي يختلف عن مذهب حمزة والكسائي - وهما كوفيان أيضا - أدرجهما من السبعة .

ولم يختر ابن مجاهد السبعة إلا بعد اجتهاد طويل ومراجعة متأنية في السنوات الطوال غير مدخر جهدا ولا قوة ، وبعد ذلك ، ألحق العلماء بالسبعة الثلاثة المكملة للعشرة (٣)

١ - مواقف النحاة من القراءات القرآنية / ١٦-١٧ .

٢ - السبعة / ١٤ .

٣ - المرجع السابق / ٢٠ .

وجدير بالذكر أن الشروط التي وضعها هؤلاء العلماء لقبول الرواية هي :

١. أن تكون مطابقة لخط المصحف العثماني ولو احتمالا، لأن الصحابة في كتابة المصاحف العثمانية اجتهدوا في الرسم علي حسب ما عرفوا من لغات القراءة ، فكتبوا [الصراط المستقيم] بالصاد ، وعدلوا عن السين ، لتكون قراءة السين [الصراط] وإن خالفت الرسم من وجه ، فقد أتت علي الأصل اللغوي المعروف .

٢. أن تكون صحيحة السند ، لأن القراءة سنة متبعة، يعتمد فيها علي سلامة النقل وصحة الرواية حملها رواة موثقون حتى زمن القارئ.

٣. حملها رواة موثقون حتى زمن القارئ .

٤. موافقتها للعربية ولو بوجه من الوجوه سواء أكان أفصح أم فصيحاً؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم اتباعها ، والمصير إليها بالإسناد. (١)

ولعل أهم الشروط التي وضعها العلماء لأية قراءة من القراءات هو شرط التواتر ، والمقصود به هو نقل جماعة عن جماعة يمنع تواطؤهم علي الكذب من البدء إلى المنتهى ، من غير تعيين عدد علي الصحيح ، وقيل بالتعيين: ستة أو اثنا عشر أو عشرون أو أربعون أو سبعون ، مع إجماع العلماء علي تواتر القرآن ككتاب منزل متكامل ، ووجوب الإيمان بذلك.

واختلفوا في اشتراط التواتر أو الاكتفاء بصحة السند في شروط القراءة المقبولة ، فرأى جمهور العلماء اشتراط التواتر ، وأنه متحقق في القراءات السبع أو العشر منحصر فيها ، وأن كل فرد منها متواتر (١).

١ - إعراب القراءات السبع وعلها لابن خالويه ، ٤:٥٠ ، وانظر : هداية القاري إلى تجويد كلام الباري / د. عبد الفتاح السيد عجمي / ج ١ / ٥١ : ٥٢ .

الأحرف السبعة والقراءات السبع :

روى عن ابن عباس ؓ أن رسول الله ﷺ قال: "أقراني جبريل عليه السلام على حرف فراجعتَه فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف" (١) رواه البخاري ومسلم .. وعن أبي بن كعب أن النبي ﷺ كان عند أضواء بني غفار (٢) فأتاه جبريل عليه السلام فقال: "إن الله يأمرك أن تقرأ أمثك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمثك القرآن على حرفين فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمثك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، إن أمتي لا

١ - انظر: النحو وكتب والتفسير، د. إبراهيم عبد الله رفيدة / ج١ / ٢٧ : ٣٠ .

٢ - أخرجه البخاري / ج٩ / ٢٠ : ٢١ ، في فضائل القرآن ، بل أنزل القرآن علي سبعة أحرف ، وفي بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة . ومسلم رقم ٨١٩ في الصلاة بباب بيان أن القرآن نزل علي سبعة أحرف . وفي رواية مسلم : قال ابن شهاب : بلغني أن تلك السبعة الأحرف إنما هي في الأمر الذي يكون واحدا ، لا يختلف في حلال وحرام . وقوله : " سبعة أحرف " : أراد بالحرف اللغة ، يعني علي سبعة لغات من لغات العرب ، وليس معناه : أن يكون في الحرف [الواحد] سبعة أوجه ، ولكن نقول : هذه اللغات السبع مفرقة في القرآن ، فبعضه بلغة قریش ، وبعضه بلغة هوازن ، وبعضه بلغة اليمن .

قال الخطابي : علي أن في القرآن ما قد قرئ بسبعة أوجه ، وهو قوله تعالى : [وَعَبْدِ الطَّاغُوتِ] (المائدة / ٦٠) وقوله [أَرْسَلَهُ مَعْنَا يَرْتَعْ وَيَلْعَب] (يوسف / ١٢) وذكر وجوها ، كأنه يذهب إلي أن بعضه أنزل علي سبعة أحرف لا كله .

٣ - أضواء بني غفار: قال النووي : هي بفتح الهمزة ، وبضاد معجمة مقصورا ، وهي الماء المستنقع كالعديري ، وجمعها أضى ، كحصاة وحصى ، وإضاء _ بكسر الهمزة والمد _ كأكمة وإكام .

تطبيق ذلك ، ثم جاءه الرابعة فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف ، فأیما حرف قرعوا عليه فقد أصابوا " (١) . (رواه مسلم)

وهناك أيضا ما روى عن عمر بن الخطاب ؓ أنه قال : " سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة الرسول ﷺ فاستمعت لقراءته ، فإذا هو يقرأ القرآن على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ فكذت أساوره (٢) في الصلاة ، فتربصت (٣) حتى سلم فلبيته (٤) بردائه، فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ . قال أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فقلت : كذبت فإن رسول الله ﷺ أقرأنيها على غير ما قرأت ، فانطلقت أقوده به إلى رسول الله ﷺ ، فقلت إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم يقرئنيها ، فقال رسول الله ﷺ : اقرأ يا هشام ؛ فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت ، ثم قال : اقرأ يا عمر فقرأت القراءة التي أقرأني ، فقال ﷺ : كذلك أنزلت ، إن هذا

١ - أخرجه مسلم رقم (٨٢٠) في الصلاة ، باب بيان أن القرآن أنزل علي سبعة أحرف . وأخرجه أبو داود رقم ١٤٧٧ و ١٤٧٨ في الصلاة ، باب ما أنزل علي سبعة أحرف . وأخرجه الترمذي رقم ٢٩٤٥ في القراءات : باب ما جاء أن القرآن أنزل علي سبعة أحرف وأخرجه النسائي ج ٢ / ١٥٢ و ١٥٤ في الصلاة ، باب جامع ما جاء في القرآن .

٢ - أساوره : أي أوثابه وأغالبه ، ويقال للمعربة سواراً .

٣ - فتربصت : تربص فلان بفلان ، أي انتظره وأخره إلي وقت ما .

٤ - فلبيته : يقال : أخذت بتلابيبه إذا جمعت عليه ثوبه الذي هو لابسه ، وقبضت عليه تجره .

القرآن أنزل على سبعة أحرف فافزعوا ما تيسر منه" (١) . (رواه البخاري ومسلم) . وكذلك ما أثر عن أبي بن كعب ؓ من أنه قال : " لقي رسول الله ﷺ جبريل ؑ فقال يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين (٢) ، فيهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط ، قال : يا محمد ! إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف " (رواه الترمذي) (٣) ، (٤)

هذه الأحاديث الشريفة كلها، تؤكد على أن القرآن قد نزل على أحرف سبعة، غير أن المراد بهذه الأحرف السبعة كان هو مثار الخلاف بين العلماء ، وذهبوا فيه مذاهب شتى ، ويرى الدكتور شعبان صلاح (٥) أن الاشتراك العددي بين هذه الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، والقراءات السبعة ، قد يوهم

١- البخاري / ج ٩ / ٢٠ : ٢١ ، في فضائل القرآن ، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ، وفي الخصومات ، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض ، وفي التوحيد ، باب قول الله تعالى [فافزعوا ما تيسر من القرآن] ، وأخرجه مسلم رقم ٨١٨ في الصلاة ، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف . وأخرجه الترمذي رقم ٢٩٤٤ في القراءات ، باب ما جاء أن القرآن أنزل على سبعة أحرف . والنسائي ج ٢ / ١٥٠ : ١٥٢ في الصلاة ، باب جامع القرآن ومالك في الموطأ ج ١ / ٢٠١ في القرآن باب ما جاء في القرآن .

٢ - أميين : الأميون : جمع أمي ، وهو الذي لا يكتب ، منسوب إلي ما عليه أمة العرب ، وكانوا لا يكتبون ، وقيل الأمي ، الذي علي أصل ولادة أمه ، لم يتعلم الكتابة ، فهو علي جبلته التي وُلِدَ عليها .

٣ - مقدمة الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع : عبد الفتاح عبد الغنى القاضي / المدينة المنورة / مكتبة الدار / ط ١ / ١٩٨٣ / ٥ : ٤ .

٤ - أخرجه الترمذي رقم ٢٩٤٦ في القراءات ، باب ما جاء أن القرآن أنزل علي سبعة أحرف ، وإسناده حسن .

٥ - انظر مواقف النحاة من القراءات / ١٧ .

البعض أنهما مصطلحان لشيء واحد ، ويذكر أن ذلك الوهم بعيد ، وأن الأحرف السبعة إنما هي رخصة منحها الله المسلمين على لسان نبيه ليتمكنوا من قراءة القرآن وحفظه وفهمه دون عناء ، كل على حسب مقدرته الصوتية واللغوية .

غير أن صنيع ابن مجاهد باختياره لهذه القراءات السبع دون غيرها - قد فتح للجدال بابا واسعا حول القراءات الأخرى التي لم يخترها ، وظن البعض أنه قد أراد بذلك إهدار القراءات الأخرى التي لم ترد عن هؤلاء السبعة مع استيفائها لشروط القراءة الصحيحة من حيث التواتر وموافقة العربية والرسم العثماني ، وهو الأمر الذي عرضه لهجوم علماء من أمثال مكي بن أبي طالب، وأبي حيان الأندلسي وغيرهما .

وفى هذا البحث فإننا نميل إلى الأخذ بما اختاره ابن مجاهد من القراءات السبع لهؤلاء الأئمة ، الذين حظيت قراءاتهم بالشهرة وسعة الانتشار وتوافر الشروط وهم : نافع المدني (ت ١٨٩هـ) وابن كثير المكي (ت ١٢٠هـ) وأبو عمرو بن العلاء البصري (ت ١٥٤) ، وابن عامر الشامي (ت ١١هـ) والكوفيون : عاصم (ت ١٢٧هـ) وحمزة (ت ١٥٦هـ) ، والكسائي (ت ١٨٩هـ) مضافا إليهم كلاً من : أبوجعفر المدني (ت : ٢٠٥هـ) ، ويعقوب البصري (ت ٢٠٥هـ) ، وخلف (ت ٢٢٩هـ) وهم الثلاثة الذين اختارهم ابن الجزري ، وفيما يلي تعريف وترجمة موجزة لكل واحد من هؤلاء القراء الأجلاء :

القراء العشرة :

أولا : القراء السبعة :

١- **نافع المدني** : هو أبو عبد الرحمن أو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم وهو إمام دار الهجرة في القراءات ، قرأ على عشرات التابعين الذين قرءوا على الصحابييين الجليلين أبي بن كعب وابن عباس ، وكان أهمهم أستاذه وشيخه الذي أخذ عنه القراءة هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج التابعي الذي قرأ على أبي هريرة رضي الله عنه وكان أبو هريرة قد قرأ على أبي بن كعب عن الرسول صلى الله عليه وسلم ومن أشهر تلاميذ نافع الذين أخذوا عنه روايته عيسى بن مينا الملقب بقالون ، وعثمان بن سعيد المصري الملقب بورش ، والإمام مالك بن أنس ، وقد اختلف في تاريخ وفاته ، وإن كان الأرجح أنها كانت سنة ١٦٩ هـ^(١).

٢- **ابن كثير المكي** : هو أبو معبد عبد الله بن كثير مولى عمرو بن علقمة الكناني ويقال له الداري إمام أهل مكة في القراءة ، ولد سنة ٤٥ هجرية ، وهو من التابعين، وقرأ على مجاهد بن جبر ، وقرأ مجاهد على ابن عباس ، وقرأ ابن عباس على أبي بن كعب عن الرسول صلى الله عليه وسلم . ومن شيوخه أيضا أبو أيوب الأنصاري و عبد الله بن الزبير وأنس بن مالك. ومن تلاميذه الذين رووا عنه حماد بن سلمة وأبو عمرو بن العلاء

^١ - راجع ترجمته في : السبعة / ٥٣ : ٥٥ ، وأيضا كتاب ما انفرد به كل من القراء السبعة وتوجيهه في النحو العربي ، للدكتور عبد القادر الهيئي / ١٥ : ١٩.

والخليل بن أحمد وسفيان بن عيينة . وكانت وفاته سنة ١٢٠ هـ ، بمكة المكرمة (١) .

٣- **أبو عمرو بن العلاء البصري** : هو أبو عمرو زبان بن العلاء بن عمار المازني ولد بمكة سنة ٦٨ هـ ، وكان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر وقد أخذ عن كثيرين في مكة والمدينة والبصرة والكوفة ، منهم أنس بن مالك والحسن البصري وسعيد بن جبير وعكرمة ومجاهد ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وابن كثير ، أما تلاميذه ، فمنهم عبد الله بن المبارك ويونس بن حبيب والأصمعي وحماد بن يزيد وعلي بن نصر وأبو زيد الأنصاري ، وغيرهم كثيرون وتوفي بالكوفة سنة ١٥٤ هـ (٢) .

٤- **ابن عامر الشامي** : هو أبو عمران عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي ، إمام القراءة في الشام ، ولد في بلدة (رحاب) من أعمال البلقاء بالقرب من دمشق سنة ثمان هجرية ، وكان عبد الله بن عامر قد أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي ، وأخذها المغيرة عن عثمان بن عفان ؓ ومن شيوخه أيضا أبو الدرداء وفضالة بن عبيد والنعمان بن بشير ، و أما عن تلاميذه فمنهم أمثال عبد الرحمن بن يزيد ، ومحمد بن الوليد الزبيدي وعبد الرحمن بن عامر ، وكانت وفاته بدمشق سنة ١١٨ هـ (٣) .

٥- **عاصم الكوفي** : هو أبو بكر عاصم بن عبيد بن أبي النجود ، وأمه بهدلة وهو من التابعين وانتهت إليه رئاسة الكوفيين في الإقراء بعد عبد الرحمن

١ - السبعة / ٦٤ : ٦٦ ، وانظر كتاب ما انفرد به كل من القراء السبعة / ٣٩ : ٤٢ .

٢ - المرجع السابق / ٧٩ : ٨٥ ، وانظر ما انفرد به القراء السبعة ، ص ١١٩ : ١٢٢ .

٣ - السبعة / ٨٥ : ٨٧ ، وانظر أيضا : ما انفرد به القراء / ١٤١ : ١٤٤ .

السلمي ، ولد بالكوفة ولا يعرف تاريخ مولده ، وقد أخذ عاصم قراءته عن أبي عبد الرحمن السلمي الذي قرأ على علي عليه السلام عن الرسول ﷺ ، ومن شيوخه أيضا زر بن حبيش ، وكان زر قد قرأ على عبد الله بن مسعود وكذلك أبو عمرو الشيباني ، ومن تلاميذه : أبان بن تغلب ، وحماد بن زيد بن درهم ، وحفص بن سليمان القاريء بالكوفة ، وكانت وفاة عاصم في مدينة السماوة جنوب العراق سنة ١٢٧ هـ (١).

٦- **حمزة الكوفي** : وهو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات الكوفي التميمي ، ولد سنة ٨٠ هـ ، وقرأ القرآن على ابن أبي ليلى ، وقرأ ابن أبي ليلى على المنهال بن عمرو ، وقرأ المنهال على سعيد بن جبير ، وقرأ ابن جبير على ابن عباس ، وقرأ ابن عباس على أبي بن كعب عن الرسول ﷺ وعن شيوخه أيضا طلحة بن مصرف ، والأعمش ، وجعفر الصادق ، ومن تلاميذه : سفيان الثوري وحسين الجعفي واليزيدي ، وسليم بن عيسى ، والفراء ، والكسائي ، وغيرهم ، وكانت وفاته سنة ١٥٦ هـ (٢).

٧- **الكسائي الكوفي** : وهو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان والكسائي النحوي ، وكان إمام الكوفة في النحو والقراءات وكانت العربية علمه وصنعتة ، وتنوعت مصادر ثقافته ، فقد أخذ النحو عن معاذ بن مسلم الهراء والخليل بن أحمد الفراهيدي ، وأخذ اللغة مشافهة عن الأعراب وعن عيسى بن عمر ، أما القراءة فقد أخذها عن حمزة وابن أبي ليلى والهراء ، ومن تلاميذه

١ - السبعة / ٦٩ : ٧٠ ، وما انفرد به القراء / ٦١ : ٦٤ .

٢ - المرجع السابق / ٧١ : ٧٥ ، وما انفرد به القراء / ٧٧ : ٨٠ .

يعقوب بن إسحاق الحضرمي ، وحفص الدوري وأحمد بن جبير، ومات بصحبة الرشيد في رنبيه سنة ١٨٩هـ (١) .

٨- أبو جعفر المدني : وهو أبو جعفر يزيد بن القعقاع مولى عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي ، إمام أهل المدينة في القراءة ، وكان من القراء المجتهدين ، وأخذ القراءة عن ابن عباس ، وأبي هريرة وزيد بن ثابت وعبد الله بن عياش الذي قرأ على أبي بن كعب ، ومن تلاميذه نافع المدني ، وتوفى بالمدينة سنة ١٣٠هـ (٢) .

٩- يعقوب الحضرمي : هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي ، ولد بالبصرة سنة ١١٧هـ وكان إماما في القراءة، وأخذ القراءة عن الكسائي، وأحمد بن القاسم، وغيرهم ، وتوفى بالبصرة سنة ٢٠٥هـ (٣) .

١٠- خلف البزار : وهو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب البزار البغدادي ولد سنة ١٥٠هـ وقرأ على سليم بن عيسى الكوفي وعبد الرحمن بن أبي حماد عن حمزة ويعقوب بن خليفة الأعشى ، وأبي زيد سعيد بن أوس عن المفضل الضبي ، وسمع من الكسائي ، وتوفى سنة ٢٢٩هـ (٤) .

دفاع عن القراءات المتواترة :

مما لا شك فيه أن القراءات المتواترة تواترت قاطعا شاملا لأصولها هي قراءات منزلة من عند الله، ونطقت بها شفعا الرسول ﷺ وتلقاها عنه صحابته،

١ - السبعة / ٥٦ ، وما انفرد به القراء / ٩٧ : ١٠٠ .

٢ - السابق / ٥٦ ، وما انفرد به القراء / ١٧ .

٣ - السابق / ٥٦ ، وما انفرد به القراء / ٥٨ : ٩٩ .

٤ - انظر : هداية القاري / ج٢ / ٦٤١ : ٦٤٢ . والسبعة / ٧٤ .

وتلقاها عنهم التابعون وتابعوهم من العدول الضابطين؛ طبقة موفورة العدد عن طبقة موفورة العدد.

ويستحيل عقلاً أن يكونوا قد أمضوا القرون وهم يقرعون غير ما أنزل الله وإذا كانت القراءات والروايات القرآنية قد أضيفت إلى قراء ورواة بأعيانهم ؛ فهذا لا يعنى - عند المسلمين - إلا أن المضاف إليه قد اختار قراءة أو رواية ، وكان أضبط لها، وأدوم، وألزم قراءة وإقراء بها حتى نُسب إليها، ونسبت إليه؛ فهي - كما يقرر ابن الجزري - إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأى واجتهاد^(١). ومن هنا كان اختلاف القراء - عند المسلمين - صواباً بإطلاق وليس كاختلاف الفقهاء؛ صواباً يحتمل الخطأ .

ومما يؤسف له أن بعض أئمة التفاسير كالطبري ، قد خالفوا بعض الذي أجمع عليه قراء الإسلام، والطبري هو من هو بين مفسري القرآن وعلمائه ، وهذا قد يوهم أن بعض السلف لم يلتزموا في قراءة القرآن وإقراءه ما أنزل على محمد ﷺ وما أبلغه محمد ﷺ الناس، بل تصرفوا فيه على نحو ما، وأدخلوا عليه ما ليس منه؛ وفي هذا ما فيه من خلاف وبلبلة وفتنة ولو صح أن بعض القراءات المتواترة ليست صواباً خالصاً كما قال الطبري؛ لفتح هذا لأعداء القرآن باباً عريضاً يدخلون منه إلى النص القرآني بالتشكيك والترهات والمفتريات.

ومن ذلك ما زعمه المستشرق جولدزيهر Goldziher من أن قراءات القرآن ليست عن توقيف ورواية ، وإنما هي عن هوى من القراء وعن رغبة منهم في أن يرضوا مقاصدهم وأفهامهم وأنواقهم .

١- النشر/ ج ١ / ٥٢.

ومن قبله أنكر المستشرق تيودور نولدكه T-Noeledke قرآنية بعض الألفاظ فمثلاً: أوائل بعض السور - ليست في رأيه - إلا الحروف الأولى أو الأخيرة من أسماء بعض الصحابة الذين يحوزون نسخاً من سور قرآنية معينة؛ وعلى سبيل المثال: السين - فيما يدعى نولدكه - من " سعد ابن أبي وقاص "، والميم من " المغيرة " والنون من " عثمان " والهاء من " أبي هريرة ".

وزعم المستشرق كازانوفاً Casanova أن الجمع العثماني للقرآن - وهو الجمع الذي قصد أول ما قصد إلى تحديد القراءات الثابتة القرآنية - هو مجرد أسطورة نسجت - أيام الخليفة الأموي عبد الملك ابن مروان - للإشادة بالخليفة عثمان بن عفان الذي لف عرقهم بعرقه " أمية بن عبد شمس " . وادعى المستشرق آرثر جفري Arthur Jeffery أن قراءات التنزيل تطورت على الأيام، ومعنى هذا أنه يرتاب في أن يكون القرآن بقراءاته التي يعتقد المسلمون تواترها هو الذي أنزله الله تعالى والذي نطق به النبي ﷺ . (١)

كانت هذه نماذج متفرقة من أقوال وادعاءات المستشرقين وانعائبين على بعض المتواتر من القراءات ، والمعملين فيها الرأي والاجتهاد والمطابقين عليها قواعد النحو والقياس، والمهدرين فيها قيمة الإجماع من الثقات الإثبات، ونرى من هذه الآثار مالا طاقة لمؤمن بالصبر عليه أو تجاهله، ولذا فإن الواجبين الديني والعلمي يحتمان ضرورة التصدي لهم بموضوعية ودقة استجلاء لوجه الحقيقة.

ومن المعلوم أن القراءات العشر مقروءة كلها، ومأخوذ بها منذ عهد الصحابة، ولو أنها لم تكن سميت - آنذاك - بأسماء الأئمة أنفاً. وبديهي " أن

١- انظر مقدمة لكتاب المصاحف لابن أبي داود، نشر وإشراف آرثر جفري .

ابن مجاهد لم يستحدث القراءات السبع، وأن ابن مهران الأصبهاني (١) لم يستحدث القراءات الثلاث، وإنما كان أكثر قراء الأمصار مجتمعين على هذه العشر، فلم يفعل ابن مجاهد إلا أن اختار السبع، وأودعها كتابه " السبعة في القراءات " كما لم يفعل ابن مهران إلا أن ضم الثلاث إلى السبع، وأودعها جميعا كتابه " الغاية في العشر " .

ومن كل ما سبق وبناء عليه ؛ يمكن القول :

- إن أية قراءة ثابتة القرآنية، هي قراءة صحيحة وملزمة لكل المسلمين على اختلاف مراتبهم في الفصاحة والبلاغة، وفي كل زمان ومكان أيضا. فإذا شذ عنهم شخص – أيا كان – فالأصح في الفهم، والأعدل في الحكم أن يكون هذا الشخص وحده هو الذي زاغ بصره، ومال ميزانه.
- وأن أية قراءة ثابتة القرآنية، ينكر أي إنسان أولويتها بالصواب أو لا ينكرها؛ هي بالضرورة من الصواب في اللباب؛ لأنها منزلة هكذا على النبي محمد ﷺ ومكتوبة هكذا في مصاحف المسلمين، ومنقولة هكذا بالتواتر منذ عهد النبوة.
- وأن أية قراءة ثابتة القرآنية يرى أي إنسان القراءة بها أو لا يرى هي مما يجب أن يقصد إليه المسلم قصدا؛ لأنها قرآن يتعبد بتلاوته، ولا يحل للمسلمين اتخاذه مهجورا (٢).

٢- الإتيان في علوم القرآن للسيوطي / ج ١ / ٨٣.

١- إملاء ما من به الرحمن للعكبري / ١٥، والسبعة / ١٤٠ - ١٤١.

(الدراسة التطبيقية)

﴿ سورة البقرة ﴾

﴿ وعلى أبصارهم غشاوة ﴾ (البقرة / ٧)

قرأ العشرة (غشاوة) بالرفع وبالألف ، إلا أن المفضل بن محمد الضبي روي عن عاصم: " وعلى أبصارهم غشاوة " (*)، قال العكبري في إملائه: " والرفع على الابتداء، فيكون (على أبصارهم) الخبر. (١) أما النصب فعلى تقدير فعل محذوف، كأنه قال جل شأنه: وجعل على أبصارهم غشاوة . والجدير بالذكر أن في الآية وقفا هكذا: " ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم . وعلى أبصارهم غشاوة " . فتكون رواية الرفع أولى على الابتداء، ولا يجوز النصب على أنها مفعول لخم لأن ختم لا يتعدى بنفسه، بل على أنها مفعول لفعل مضمّر تقديره وجعل على أبصارهم غشاوة . وهكذا يمكن القول إن رواية النصب شاذة، وذكر العكبري في إملائه أن هناك روايات تقول: " غشوة " و " غشوة " و " غشوة " بفتح وكسر وضم الغين بلا ألف في الثلاث (٢).

والناظر إلى كلام العكبري يجد أنه لم يبين رحمه الله - مدى الصحة

* الغشاوة : فعالة من غشاه قال ، وتغشاه إذا حجب . ومما يصاغ له وزن فعالة بكسر الفاء معنى الاشتمال على شيء مثل العلامة واللفافة . وقد قيل : إن صوغ هذه الزنة للصناعات كالخياطة لما فيها من الاشتمال المجازي ومعنى الغشاوة : الغطاء .

٢- الإملاء / ١٥ .

٣- المرجع السابق / ١٥ .

ففي تلك الروايات. والواضح أنها شاذة إذ لم ترد كقراءات صحيحة متواترة في أي من كتب القراءات .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن ابن مجاهد قد ذكر أنهم جميعاً قرعوا (غِشَاوَةٌ) في البقرة رفعاً وبالآلف، إلا أن المفضل بن محمد روى عن عاصم: (وعلى أبصارهم غِشَاوَةٌ) نصباً ، واختلفوا في الجائزية حيث قال: " وقد قرئ: " وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غِشَاوَةٌ " و(غشَاوَةٌ) حيث قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر بالآلف:(غشَاوَةٌ) وقرأ حمزة والكسائي (غِشَاوَةٌ) بغير ألف.(^١)

ويرى الباحث أن رواية حذف الألف مقيدة أيضاً، إذ لا يصح في هذا الموضع السابق إلا فتح الغين، بعكس ما أورده العكبري في جواز ضم الغين وكسرها، فالذي يؤخذ في الاعتبار إذن هو الثبوت القرآني المتواتر، لاسيما إن وافق شرط اللغة، لكن إذا توفر شرط اللغة مع انعدام التواتر فلا يؤخذ به.

والطبري^(٢) عندما عرض لهذه الآية ذكر أن : " الختم غير موصوفة به العيون في شيء من كتاب الله، ولا في خبر عن رسول الله ﷺ ولا موجود في لغة أحد من العرب؛ فلم يجز لنا ولا لأحد من الناس القراءة بنصب الغشَاوَةٌ في الآية " .

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾ (البقرة / ٣٤)

قرئت بضم التاء، وهذا ليس من قبيل الإعراب، إنما هو وجه من اثنين؛ الأول: أن يكون الراوي لم يضبط على القارئ، وذلك أن يكون القارئ قد أشار

١- السبعة / ١٤٢: ١٤٠ .

٣- الطبري / ج١ - ١١٣ .

إلى الضم تنبيهها على أن الهمزة المحذوفة مضمومة في الابتداء ، ولم يدرك الراوي هذه الإشارة .

الثاني: أنه وقف على التاء ساكنة ثم حركها بالضم، إتباعا لضمة الجيم ، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف .^(١) هذا ما ذكره العكبري، ثم قال: " وهي قراءة ضعيفة جداً ."

وكلام العكبري هنا مردود ، لأن القراءة هنا هي قراءة صحيحة متواترة، وهي قراءة أبي جعفر المدني من العشرة ، قال صاحب النشر : " قرأ أبو جعفر من رواية ابن جمار، ومن غير طريق هبة الله وغيره ، عن عيسى بن وردان بضم التاء حال الوصل إتباعا، وروى هبة الله وغيره عن عيسى عنه إشماع كسرتها الضم، والوجهان صحيحان عن ابن وردان - نص عليهما غير واحد - ووجه الإشماع أنه أشار إلى الضم تنبيهها على أن الهمزة المحذوفة التي هي همزة الوصل مضمومة حال الابتداء ، ووجه الضم أنهم استنقلوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة إجراء للكسرة اللازمة مجرى العارضة، وذلك لغة أزدشنوءة ، وعللها أبو البقاء أنه نوى الوقف على التاء فسكنها، ثم حركها بالضم إتباعا لضمة الجيم وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف . وقيل إن التاء تشبه ألف الوصل لأن الهمزة تسقط في الدرج لأنها ليست بأصل، وتاء (الملائكة) تسقط أيضا، لأنها ليست بأصل .

وقد ورد الملائك بغير تاء فلما أشبهتها ضمت كما تضم همزة الوصل ، ولا التفات إلى قول الزجاج ولا إلى قول الزمخشري وهو : " إنما تستهلك حركة الإعراب بحركة الإتياع ، إلا في لغة ضعيفة كقولهم : " الحمد لله " لأن أبا جعفر إمام كبير أخذ قراءته عن أمثال ابن عباس وغيره ، وهو ينفرد بهذه القراءة ، بل

قد قرأ بها غيره من السلف، ورويناها عن قتيبة عن الكسائي من طريق أبي خالد، وقرأ بها أيضا الأعمش^(١). ويرى الباحث أن الأصل هو الثبوت القرآني المتواتر، وعليه فالرواية صحيحة لا غبار عليها لتواترها.

﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه ﴾ (٣٧)

قرئت بنصب آدم ورفع كلمات على أن آدم مفعول به ، و(كلمات) فاعل وهذه قراءة ابن كثير فقط^(٢). ولقد جاء في الإتحاف ما نصه: " تلقى كأنها فجاءت ولم يؤنث الفعل لكونه غير حقيقي ، وللفصل " . ولقد قال الطبري في تفسيره: " فتلقى قيل: أصله التفاعل من اللقاء كما يتلقى الرجلُ الرجلُ يستقبله عند قدومه من غيبة أو سفر " (٣) .

وقد عرض الطبري هنا لمسألة مهمة حيث قال: " وقد قرأ بعضهم: (فتلقى آدم من ربه كلمات) " فجعل الكلمات هي المتلقى لآدم - وذلك وإن كان من جهة العربية جائزا - إذ كل ما تلقاه الرجل فهو له متلقٍ والعكس؛ فصار للمتكلم أن يوجه الفعل إلى أيهما أحب ، ويخرج من الفعل أيهما أحب ، فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع آدم " (٤)

ويرى الباحث أن هذا القول مردود على الطبري ؛ لأن القراءة ثابتة قرآنيا بالتواتر، ولها وجه آخر - جاء في الكشف - وهو أن تلقى بمعنى أنقذ وحذفت التاء لبعدها الفاعل، أو لأنه مؤنث غير حقيقي، والمعنى: (أنقذت آدم هذه

١- النشر / ٢١١ ، الإتحاف / ٣٨٨ ، معجم القراءات القرآنية / ١٩٢ ، القلائد / ١٤ .

٢- الإتحاف / ٣٨٨ .

٣- تفسير الطبري / ج ٣ / ١٩٣ .

٤- تفسير الطبري / ج ٣ / ١٩٣ ..

الكلمات) (١). وما ذهب إليه الطبري من صحة الوجه في اللغة معروف ومشهور، فلقد قال عنتره يحكى عن ابني ضمضم في معلقته:

الشاتمين عرضي ولم أشتمهما والناذرين إذا لقيتهما دمي

ولم يقل: إذا لقياني، على أن ما يلفاك فقد لقيته والعكس (٢) ومثل هذا: " لا ينال عهدي الظالمين " قرئت " الظالمون " (٣) لنفس السبب. وهذا أيضا هو نفس ما قال به الأزهرى معلقاً على قراءة ابن كثير في معاني القراءات حيث قال: " وهذا جاء في العربية؛ لأن ما تلقيته فقد تلقاك " (٤)

﴿ فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون ﴾ (٣٨)

قرأ يعقوب الحضرمي: (فلا خوفٌ) على البناء (٤) " وجاز الابتداء بالنكرة لما فيه من معنى العموم بالنفي الذي فيه، والرفع والتتوين هنا أوجه من البناء على الفتح لوجهين:

أحدهما: أنه عطف على ما لا يجوز فيه إلا الرفع وهو قوله (ولا هم) لأنه معرفة، و (لا) لا تعمل في المعارف، فالأولى أن يجعل المعطوف عليه كذلك، لتتشاكل الجملتان، كما قالوا في الفعل المشغول بضمير الفاعل نحو: قام زيد وعمراً كلمته، فإن النصب في عمرو أولى ليكون منصوباً بفعل، كما أن المعطوف عليه عمل فيه الفعل.

والثاني: من جهة المعنى، وذلك بأن البناء يدل على نفي الخوف عنهم

١- الكشاف للزمخشري / ج١ / ٢٧٤.

٢- شرح المعلقات السبع لابن الأنباري / ٣٦٤.

٣- المرجع السابق، وفيها أن قراءة (الظالمون) أبو رجاء وقتادة والأعمش.

٤- معاني القراءات: لأبي منصور الأزهرى / ١٤٨.

٥- النشر / ٢١١، الإتحاف / ٣٨٩، معجم القراءات القرآنية / ١٩٣، والقلائد / ١٤.

بالكلية وليس المراد ذلك، بل المراد نفيه في الآخرة (١).

هذا ما قال به صاحب الإملاء إلا أن فيه نظر؛ فتفضيل الرفع على البناء مردود لأن القراءة ثابتة قرآنيا من قراءة يعقوب، ومثلها (فلارفت) و(فلارفت) - كما سيأتي - ثم إن التعليل الذي سبق من جهة المعنى ضعيف؛ فقد يراد بنفي الخوف نفيه في الدنيا والآخرة، ورواية (لاخوف) إحدى لهجات العرب التي نزل بها القرآن وهي لغة هذيل (٢).

ولكي نبين مدى الثقة في تواتر هذا النقل نورد في الجدول الآتي: (٣)

الموضع	نصه (بحفص)	البناء على الفتح	التنوين
البقرة / ٣٨	فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون	يعقوب	الباقون
البقرة / ١٩٧	فلارفت ولا فسوق ولا جدال	الباقون	ابن كثير - أبو عمرو يعقوب - أبو جعفر
البقرة / ٢٥٤	لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة	ابن كثير - يعقوب أبو عمرو	الباقون
إبراهيم / ٣١	لا بيع فيه ولا خلة	ابن كثير - أبو عمرو - يعقوب	الباقون
الطور / ٢٣	لا لغو فيها ولا تأثيم	ابن كثير - يعقوب أبو عمرو	الباقون

١- الإملاء / ٣٢ .

٢- الكشاف / ج ١ / ٢٧٥ .

٣- النشر / ج ٢ / ٢١١ .

بالنظر إلى الجدول السابق نعلم مدى صحة التواتر، فعلى سبيل المثال نجد أن يعقوب مثلا تارة يقرأ الباب بالبناء وتارة بالتوتين؛ هذا إن دل على شيء، إنما يدل على صدق التواتر، وأن الأمر ليس بالرأي ولا بالتذوق النحوي.

ونكر ابن هشام أن : (لا) : على ثلاثة أوجه :

أحدها: أن تكون نافية وهذه علي خمسة أوجه :

١. أن تكون عاملة عمل إن ، وذلك إن أريد بها نفي الجنس علي سبيل التصييص ، وتسمى حينئذ تبرئة ، ويظهر اسمها منصوبا ، نحو: لا صاحب جود ممقوت ، إذا كان خافضا، أو رافعا نحو: لاحسنا فعله مذموم، أو ناصبا نحو: لا طالعا جبلا حاضر، و (لا) في هذه الحالات تخالف (إن) في عدة أشياء منها: أنها لا تعمل في النكرات، وكذلك إذا لم يكن اسمها عاملا فإنه يبنى ، وأيضا يجوز إلغاؤها إذا تكررت نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله. فلك فتح الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهم .

٢. أن تكون عاملة عمل ليس .

٣. أن تكون عاطفة .

٤. أن تكون جوابا مناقضا لنعم .

٥. أن تكون غير ذلك ، فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة

و لم تعمل فيها أو فعلا ماضيا لفظا وتقديرا، ووجب تكرارها.

الثاني: أن تكون موضوعة لطلب الترك وتختص بالمضارع ، وتقتضي جزمه

واستقباله وهي لا الناهية.

الثالث: أن تكون لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده^(١)

١ - انظر مغنى اللبيب / ج ١ / ٢٣٧ : ٢٤٩ .

وعلى هذا فإن (لا) فى الآية التى نحن بصددھا " ليست هى العاملة عمل إن لتكرارھا ودخولھا على معرفة .

﴿ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ﴾ (٥٨)

قرأ نافع وأبو جعفر: " يُغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ " بالياء وقرأ ابن عامر ومجاهد بالتاء مع ضمها : " تُغْفِرْ لَكُمْ " ، والباقون: " نغفر لكم بالنون " (١)
فأما فتح النون وكسر الفاء فعلى الإسناد للفاعل، وخطاياكم وقتئذ تكون مفعولاً به ، أما (يُغْفِرْ) فهي بالبناء للمفعول ، وخطاياكم نائب فاعل ، وكذلك (تُغْفِرْ) ، ونظراً لأن المسند إليه مجازى التانيث جاز تذكر الفعل له وتانيثه : قال القرطبي : " وأما من قرأها بالنون مع نصبها ، فهي أبين ؛ لأن قبلها (وإذ قلنا ادخلوا) فجرى (نغفر) على الإخبار والتفسير : وقلنا : ادخلوا الباب سُجَّدًا نغفر ، ولأن بعده (وسنزيد) بالنون " (٢)

﴿ اهبطوا مصراً ﴾ (٦١)

قرأ العشرة كلهم: " اهبطوا مصراً " ولم يقرأ أي من العشرة بوجه المنع " اهبطوا مصر " (٣) وهى هنا منونة؛ لأنها مصروفة ، والاسم إذن غير معين أى : بلد من البلدان ، وقرأ أبى وعبد الله بن مسعود : " اهبطوا مصر " فجعلها غير منونة ، كما أوردها سيبويه فى كتابه بألف بلا تتوين أراد بها مصراً

١- النشر / ٢١٥، وانظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكى بن أبى طالب /

ج ١ / ٢٤٣ .

٢- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي / ج ١ / ٤١٤ .

٣- الإتحاق / ٣٩٥ .

بعينها، وأما الفراء فيرى أن أسماء البلاد لا تتصرف واستحسن أن تكون الألف التي في مصر للوقف عليها . (١) .

وقال العكبري : " إن مصر كنوح ولوط ممكن صرفهما ، وإن كان فيهما العلمية والعجمة، ومصر اجتمع فيه ثلاثة أسباب هي : التأنيث والعلمية والعجمة فيتحتّم منع صرفه ، ومن صرفه جعله مصرا غير معين " (٢) .

وقال الزمخشري : " ويحتّم أن يريد العلم، وإنما صرفه مع اجتماع السببين فيه وهما: التعريف والتأنيث لسكون وسطه كقوله: ونوحا ولوطا وفيهما العجمة والتعريف ، وإن أريد به البلد فما فيه إلا سبب واحد، وأن يريد مصرا من الأمصار، وفي مصحف عبد الله وقرأ به الأعمش: " اهبطوا مصر" بغير تنوين كقوله: " ادخلوا مصر "، وقيل هو : مصرائيم فعرب (٣) .

ولقد قال صاحب الإتحاف: قرأ الحسن والأعمش: (اهبطوا مصر) وصلا ورناً، وهى كذلك في مصحف أبى وابن مسعود فيكون ممنوعا من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي.. وأما من صرفه فإنه يعنى مصرا من الأمصار غير معين، واستدلوا بالأمر بدخول القرية ، وبأنهم سكنوا الشام بعد النبيه، وقيل: أراد بقوله (مصرا) وإن كان غير معين (مصر فرعون) من إطلاق النكرة مرادا بها المعين (٤) .

﴿ لا تعبدون إلا الله ﴾ (٨٣)

من قرأ بالياء فلا إشكال؛ لأن بنى إسرائيل اسم ظاهر، ومن قرأ بالتاء

١- نحو القراءة الكوفيين / ٣٨ .

٢- الإملاء / ٣٩ .

٣- الكشاف / ج ١ / ٢٨٥ .

٤- الإتحاف / ٢٩٥ .

كحفص، فيكون التقدير: قلنا لهم لا تعبدون ، فيكون الضمير وحرف المضارعة بلفظ الغيبة لأن الأسماء الظاهرة كلها غيب .

وفيها من الإعراب أربعة أوجه:

أحدها: أنه جواب قسم دل عليه المعنى، وهو قوله: "أخذنا ميثاق" لأن معناه: أطفناهم، أو قلنا بالله لا تعبدون .

الثاني: أن (أن) مراده، والتقدير: أخذنا ميثاق بنى إسرائيل على أن لا تعبدوا إلا الله، فحذف حرف الجر ثم حذف (أن) فارتفع الفعل.

الثالث: أنه في موضع نصب على الحال، تقديره: أخذنا ميثاقهم موحدين،

وهي حال مصاحبة ومقدرة، لأنهم كانوا وقت أخذ العهد موحدين، والتزموا الدوام على التوحيد، ولو جعلتها حالا مصاحبة فقط على أن يكون التقدير: أخذنا ميثاقهم ملتزمين الإقامة على التوحيد جاز. ولو جعلتها حالا مقدرة فقط جاز، ويكون التقدير: أخذنا ميثاقهم، مقدرين التوحيد أبدا ما عاشوا .

الرابع: أن يكون لفظه لفظ الخبر، ومعناه النهي والتقدير: قلنا لهم لا تعبدوا.

وهناك وجه خامس: وهو أن يكون الحال محذوفة، والتقدير: أخذنا ميثاقهم

قائلين كذا وكذا، وحذف القول كثير، ومثل ذلك: " وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم" (١) .

ورواية السياء هي رواية ابن كثير وحمزة والكسائي ، والباقون بناء

الخطاب^(٢) وقال صاحب الكشاف: " لا تعبدون " إخبار في معنى النهي كما تقول:

تذهب إلى فلان تقول له هذا - تريد الأمر - وهو أبلغ من التصريح بالأمر أو

١- الإملاء / ٤٦ : ٤٧ .

٢- معاني القراءات / ١٥٩ ، وانظر معجم القراءات / ٢٢٢ . والقلائد / ١٦

التصريح بالنهي؛ لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاه فهو يخبر عنه، وتؤيده في ذلك قراءة عبد الله وأبي: " لا تعبدوا " ولا بد من إرادة القول ويدل عليه أيضا قوله: " وبالوالدين إحسانا " إما أن يقدر: وتحسنون بالوالدين إحسانا أو وأحسنوا .

وقيل هو جواب قوله: " وإذ أخذ ميثاق بنى إسرائيل ". إجراء له مجرى القسم كأنه قيل: (وإذ أقسمنا عليهم لا تعبدون) ، وقيل معناه أن لا تعبدوا فلما حذف أن رفع ، ويحتمل " أن لا تعبدوا " أن تكون (أن) فيه مفسرة، وأن تكون (أن) مع الفعل بدلا عن الميثاق كأنه قيل: أخذنا ميثاق بنى إسرائيل توحيدهم . (١)

ويميل الباحث إلي الأخذ بالرأي القائل بأن معناه أن لا تعبدوا ، ولما حذف (أن) ارتفع الفعل ، مع وضع رواية عبد الله بن مسعود وأبي في الاعتبار .

﴿ بنسما يأمركم به إيمانكم ﴾ (٩٣)

قرأ البصري وخلف عن الدوري بسكون الراء .^(٢)

وهنا يمكن القول إنه ليس له وجه نحوي إلا مجرد تسهيل النطق ، وقد كانوا يسكنون أحيانا المتحرك ، ومثل ذلك قول امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقب إثمنا من الله ولا واغل^(٣)

فسكن الباء طلبا للتخفيف، وقد قال سيبويه: " لولا أنهم يستكفون بهذا البيت

١- الكشاف جـ ١ / ٢٩٢ : ٢٩٣ .

٢- النشر / ٢١٢ ، والإتحاف / ٣٩١ .

٣- شرح المعلقات / ١٠ .

على جواز تسكين المحرك لقلته : فاليوم أرزوى " (١) ومثل ذلك أيضا قراءة أبي عمرو: (فمن ذا الذي ينصركم) (آل عمران / ١٦٠) وقوله: (فتوبوا إلى بارئكم) (البقرة / ٥٤).

ولقد نقل ابن الجزري كلام المبرد قائلا: وقد طعن المبرد في الإسكان ومنعه، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن ، ونقل عن سيبويه أنه قال: " إن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو؛ لأنه اختلس الحركة فظن أنه سكن ."

قال ابن الجزري معقبا : " وذلك ونحوه مردود على قائله، ووجهها في العربية ظاهر غير منكر، وهو التخفيف ، وإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة نحو إبل وعنق ، على أنهم نقلوا أن لغة تميم تسكين المرفوع من (يعلمهم) ونحوه ، وعزاه الفراء إلى تميم وأسد ، مع أن سيبويه لم ينكر الإسكان أصلا " بل أجازة " وأنشد عليه: فاليوم أشرب غير مستحقب ، ولكنه قال: القياس غير ذلك ، وإجماع الأئمة على جواز تسكين حركة الإعراب في الإدغام دليل على جوازه هنا ، وقد قرأ ابن محيصة - أحد أئمة القراء بمكة - بإسكان الميم في (يعلمهم) و (نحشرهم) ، وقرأ مسلم بن محارب (وبعولتهن) بإسكان التاء^(٢).

﴿ ولكنَّ الشياطينَ كفروا ﴾ (١٠٢)

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ونافع بالتشديد أي: "ولكنَّ الشياطينَ" وقرأ الباقون: " ولكنِ الشياطينُ " أي بالتخفيف مع رفع الشياطين على

١- المرجع السابق نفسه.

٢- النشر / ٢١٣ : ٢١٤ .

الابتداء^(١) . وهاتان القراءتان متواترتان، وما ذكره صاحب الإملاء عن الحسن بأنه قد قرأ: " ولكن الشياطين " فقد علق عليها قائلاً: وهو كالغلط شبه فيه اليباء قبل النون بيباء جمع التصحيح^(٢) .

وجاء في الإتحاف : الشياطين هكذا بشرط أن تكون مرفوعة ، وقال أبوحيان هو شاذ ، فاسه على قول العرب: " بستان فلان حوله بساتون " رواه الأصمعي ، ولقد قالوا: والتصحيح أن هذا لحن فاحش^(٣) . قال ابن هشام: لكن ساكنة النون ضربان: مخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء لا يعمل، وخفيفة بأصل الوضع ، فإن وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة، ويجوز أن تستعمل بالواو نحو " ولكن كانوا هم الظالمين " وبدونها ، أما قولهم: ما قام زيد ولكن عمرو ففيه أربعة أقوال:

أحدها ليونس: ويرى أن (لكن) غير عاطفة والواو عاطفة مفرد على مفرد. الثاني لابن مالك: لكن غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صرح بجمعها؛ فالتقدير في نحو: ما قام زيد ولكن عمرو، أي: ولكن قام عمرو، وفي " ولكن رسول الله " : ولكن كان رسول الله.

والثالث لابن عصفور: لكن عاطفة، والواو زائدة لازمة.

والرابع لابن كيسان : لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة .^(٤)

١- السبعة / ١٦٧ ، النشر / ٢١٩ ، الإتحاف / ٤١٠ ، معاني القرآن للزجاج / ١٨٣ .

وانظر المعجم / ٢٣٨ .

٢- الإملاء / ٥٥ .

٣- الإتحاف / ٤١٠ .

٤- المغنى / ج١ / ٢٩٢-٢٩٣ .

﴿ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ (١١٢)

قرأ يعقوب بفتح الفاء وحذف التنوين ، وقرأ الباقون بالضم مع التنوين (١) .
ولقد سبق التعليل والتوجيه في الآية رقم (٣٨) .

﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (١١٧)

قرأ ابن عامر وحده: " فيكون " والباقون بالرفع (٢) .
فالرفع عطفاً على يقول أو على الاستئناف أي فهو يكون ، أما رواية
النصب فهي على جواب لفظ الأمر (٣) . هذا ما ذكره العكبري في إملائه ثم قال:
" والنصب ضعيف لوجهين ؛ أحدهما : أن (كن) ليس بأمر على الحقيقة ؛ إذ
ليس هناك مخاطب به ، وإنما المعنى على سرعة التكون ، يدل على ذلك أن
الخطاب بالتكون لا يرد على الموجود ، لأن الموجود متكون ، ولا يرد على
المعدوم ؛ لأنه ليس بشيء ، فلا يبقى إذن إلا لفظ الأمر ، ولفظ الأمر لا يراد به
حقيقة الأمر أحياناً كقوله: اسمع بهم وأبصر، وكقوله: فليمدد له الرحمن مداً .
والوجه الثاني: أن جواب الأمر لا بد أن يخالف الأمر ، إما في الفعل أو في
الفاعل أو فيهما معاً ، فمثال ذلك قولك: اذهب ينفكك زيد ، فالفعل والفاعل في
الجواب غيرهما في الأمر ، وتقول: اذهب يذهب زيد ، فالفاعل متفقان والفاعل
في كل منهما مختلف عن الآخر ، وتقول: اذهب تنتفع ، فالفاعل متفقان
والفاعل مختلفان .

١- النشر / ٢١١ ، والإتحاف / ٣٨٩ ، معجم القراءات القرآنية / ١٩٣ .

وانظر أيضاً : ما انفرد به كل من القراء السبعة / ١٩٠ .

٢- الإملاء / ٦٠ .

٣- المرجع السابق نفسه .

فأما أن يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز كقولك: اذهب تذهب والعلّة فيه أن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه^(١). وقال الزجاج: قوله (له) تعنى: من أجله، فكأنما يقول: من أجل إرادته إياه، وكن أي أحدث؛ فيحدث^(٢). وقال قوم: " هذا يجوز أن تكون (كن) لأشياء معلومة أحدثت فيها أشياء فكانت، نحو قوله: " فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين " .^(٣) وذهب مذهب الزجاج في هذا التأويل الزمخشري^(٤) وقال مكي ابن أبي طالب: " من نصبه جعله جواباً ل (كن) وفي معناه بعد، ومن رفعه قطعه على معنى: فهو يكون " ^(٥).

وبهذا قال الأزهرى أيضاً في معانى القراءات^(٦). وهنا يمكن أن نقول إن الرفع على الاستئناف أقرب وأوجه من ناحية الإعراب، أم وجه النصب على أنه جواب الأمر فهو صحيح من ناحية اللغة، وما زعمه العكبري من ضعف هذا الوجه لا يعدوا أن يكون حججاً عقلية لا تكفي لإنكار الرواية.

﴿ وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾ (١١٩)

قرأ نافع ويعقوب بفتح التاء وجزم اللام، والباقون بضم التاء ورفع اللام^(٧) ولا إشكال في قراءة " لَا تُسْأَلُ " بالجزم على النهى وفيه وجهان :

- ١- الإملاء/ ٦٠
- ٢- معاني القرآن للزجاج/ ج١ / ١٩٩ .
- ٣- المرجع السابق / ج١ / ١٩٩ .
- ٤- الكشف / ج١ / ٣٠٧ .
- ٥- مشكل إعراب القرآن / ج١ / ٧٠ .
- ٦- معاني القراءات / ١٧٢ ، ١٧٣
- ٧- النشر / ٢٢١ ، والإتحاف / ٤١٤ ، المعجم / ٢٥١
والجامع لأحكام القرآن للقرطبي/ ج٢ / ٩٢ .

أحدهما : أنه نهى عن السؤال عن عصاه وكفر من الأحياء ، لأنه قد يتغير حاله فينتقل عن الكفر إلى الإيمان وعن المعصية إلى الطاعة .
والثاني : وهو الأظهر ، أنه نهى عن السؤال عن مات على كفره ومعصيته وتعظيما لحاله وتغليظا لشأنه ، وهذا كما يقال : لا تسأل عن فلان ! أي قد بلغ فوق ما تحسب .

ولا إشكال أيضا في قراءة " لا تُسأل " . فالرفع على الاستئناف ، أو هي على موضع حال بمعنى " غير مسئول " ، لكن الإشكال فيما أورده العكبري في إملائه حيث يذكر القراءات كلها ؛ الشاذ منها والمتواتر ويأخذ في إعرابها بلا تبين ، قال : وتقرأ (ولا تُسأل) وحكمها حكم (ولا تُسأل) أي على الاستئناف والحالية (١) . وهذه الرواية التي ذكرها العكبري لم يقرأ بها أي من العشرة وقد أشرت في مقدمة البحث إلي أن الأساس عندنا هو الثبوت القرآني لاسيما إن توافر شرط اللغة ، أما إن توافر النحو ولا تواتر ؛ فلا يؤخذ به .

وعليه فنحن نقول إن رواية " ولا تُسأل " شاذة ، وتجدر الإشارة إلي أن كلام العكبري هذا قد ذكره الزجاج أيضا بلا تخريج للروايات حيث قال : " والرفع في الحالتين - أي لا تُسأل ولا تُسأل - على الحال فيكون المعنى : أرسلناك غير سائل عن أصحاب الجحيم (٢) .

وهنا يمكن رد كلام الزجاج أيضا لعدم ثبوت هذه الرواية أو تواترها أقصد : لا تُسأل . ولقد قال الزمخشري في هذه الآية : " قرئ " لا تُسأل " على النهي ومعناه : تعظيم ما وقع الكفار فيه من العذاب كما تقول : كيف فلان ؟ سائلا عن الواقع في بلية ؛ فيقال لك : لا تُسأل عنه .

١- الإملاء / ٦٠ ، ومعاني القرآن للزجاج / ج١ / ٢٠٠ ، الجامع للقرطبي ج٢ / ٩٢ .

٢- معاني القرآن وإعرابه ج١ / ٢٠٠ .

ولقد قرأ ابن مسعود " ولن تُسأل " وقرأ أبي: " وما تُسأل " ففي هاتين القراءتين تدعيم للقراءة الأولى وهي قراءة الجمهور (ولا تُسأل) (١).

﴿ ليس البرُّ أن تُؤلوا ﴾ (١٧٧)

قرأ حفص وحمزة بنصب الراء، والباقون برفعها (٢). فالرفع: اسم ليس، والمصدر المؤول هو الخبر، والنصب: خبر ليس، والمصدر هو الاسم (٣). ويرى العكبري أن رواية الرفع أقوى لأن الأصل: تقديم الفاعل على المفعول يقصد رواية: " ليس البرُّ أن تؤلوا (٤). ونحن مع العكبري في ذلك، ولكن ليس من باب القول بأن رواية الرفع أقوى، بل من منطق أن الأصل هو تقديم الاسم وتأخير الخبر مع عدم وجود ما يوجب خلافه.

﴿ ولكن البرُّ ﴾ (١٧٧)

قرأ نافع والشامي بتخفيف النون وكسرها، ورفع (البر) أي: " ولكن البرُّ " (٥)، والباقون بالتشديد والنصب. والتشديد مع النصب لأن (البرُّ) اسم لكن، والتخفيف مع الرفع على الابتداء. وفي التقدير ثلاثة أوجه:
أحدها: البر هنا اسم فاعل من بر يبر، وأصله برر مثل فطن؛ فنقلت كسرة الراء إلى الباء، ويجوز أن يكون مصدراً وصف به مثل عدل فصار كالجثة.

١- الكشاف / ج١ / ٣٠٨.

٢- المرجع السابق نفسه، والجامع للقرطبي / ج٢ / ٩٢-٩٣.

٣- السبعة في القراءات / ١٧٦، والنشر / ٢٢٦، أو الإتحاف / ٤٢٩.

والجامع للقرطبي / ج٢ / ٢٣٨، والمشكل / ج١ / ٨١، ومعاني القراءات / ١٩١،

٤- الإملاء / ٧٧.

٥- النشر / ٢٢٦، و الإتحاف / ٤٢٩، والمعجم / ٢٨٢، والقلائد / ٢١، ٢٢.

الثاني : أن يكون التقدير: ولكن ذا البر من آمن .
الثالث : أن يكون التقدير: ولكن البرُّ برُّ من آمن؛ فحذف المضاف على التقديرين، وإنما احتيج إلى ذلك، لأن البر مصدر، ومن آمن جئة ، فالخبر على هذا هو غير المبتدأ في المعنى، فيقدر ما يصير به الثاني هو الأول. (١)

وهنا يمكن القول إن رواية النصب لا إشكال فيها ، أما رواية الرفع فيمكن النظر إليها - بعيدا عن هذه التقديرات الثلاثة - علي اعتبار أن لكن هنا عاطفة ، عطفت جملة (البر من آمن بالله) ومن آمن هنا بمعنى أن تؤمنوا بالله على جملة (ليس البر أن تولوا) فيكون المعنى: ليس البر أن تولوا وجوهكم ... ولكن البر أن تؤمنوا بالله ، ولكن هنا للاستراك بمعنى بل مع اقترانها بالواو ، ويؤيد هذا الرأي ما ذكره ابن هشام حيث قال : " وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة علي جملة ، وهو ظاهر كلام سيبويه . " (٢)

﴿ فدية طعام مسكين ﴾ (١٨٤)

قرأ نافع وأبو جعفر بحذف تنوين فدية، وجر طعام وجمع مسكين أي: فدية طعام مساكين : والباقون: فدية طعام مسكين إلا هشام فقرأ مساكين مع التنوين لفدية ورفع طعام^(٣) . والتنوين مع الرفع يكون على البذل بمعنى أن (طعام) بدل من (فدية) ، أو على إضمار المبتدأ أي هي طعام ، ومسكين بالإفراد، هذا ما ذكره العكبري ثم قال: جمع المساكين لأنه جمع في قوله: " وعلى الذين يطيقونه " فقابل الجمع بالجمع، ولم يجمع فدية لأمرين:

١- الإملاء / ٧٧.

٢- المغني / ج ١ / ٢٩٢.

٣- النشر / ٢٢٦ ، ومعاني القراءات / ١٩٢ ، والإتحاف / ٤٣٠ ، والمعجم / ٢٨٦.

أحدهما : أنها مصدر، والهاء فيها لا تدل على المرة الواحدة، بل هي للتأنيث فقط.
 والثاني: أنه لما أضافها إلى مضاف " إلى الجمع " فهم منها الجمع ، والطعام هنا
 بمعنى الإطعام^(١) . وقال مكي بن أبي طالب: " فدية " رفع على الابتداء، والخبر
 محذوف تقديره فعليه فدية، ومن نون فدية جعل (طعام) بدلاً من فدية ومن لم
 ينون أضاف (الفدية) إلى طعام .^(٢)

ويرى الباحث أن هذه الوجوه جميعا معتبرة ، ولكن أوجهها هو الرأي
 القائل بأن التتوين مع الرفع يكون على البديل بمعنى أن (طعام) بدل من (فدية)

﴿ فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ ﴾ (١٩٧)

فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو بضم الثاء والقاف مع التتوين ، أي: "
 فلا رفثَ ولا فسوقَ " . وقرأ الباقر بالنصب بغير تتوين .^(٣) لكن أبا جعفر
 انفرد بتتوين (جدال) مع الرفع أي قال: " فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ " ،
 والباقر بالنصب في الثلاثة ، وعليه ففيها القراءات الآتية:
 (١) " فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ في الحج " ، حمزة والكسائي و ابن عامر
 ونافع و خلف .

(٢) " فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ في الحج " ، أبو جعفر ، عاصم .
 (٣) " فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ في الحج " ابن كثير، أبو عمرو، يعقوب.^(٤)
 وتعليل هذه الروايات يمكن أن يكون على النحو التالي :
 بالنسبة للرواية الأولى : يكون الفتح على أن الجميع اسم لا الأولى، و(لا)

١- الإملاء / ٨١ .

٢- مشكل إعراب القرآن / ج ١ / ٨٩ .

٣- السبعة / ١٨٠ .

٤- معجم القراءات / ٢٩٦-٢٩٧ .

مكررة للتوكيد في المعنى ، والخبر (في الحج) ويجوز أن تكون (لا)
المكررة مستأنفة فيكون (في الحج) خبر (ولا جدال) ، وخبر (لا) الأولى
والثانية محذوف ، أي: فلا رفت في الحج ولا فسوق في الحج ولا جدال في
الحج ، واستغنى عن ذلك بخبر الأخيرة ونظير ذلك قولهم : زيدٌ و عمروٌ وبشرٌ
قائم ، فقائم خبر (بشر) وخبر الأولين محذوف.

وبالنسبة للراوية الثانية : فإن (لا) فيها غير عاملة، وما بعدها مبتدأ وخبر .
ويجوز أن تكون (لا)عاملة عمل ليس، فيكون (في الحج) في موضع نصب.
وبالنسبة للرواية الثالثة:وهي رفع الأولين وتثوينهما وفتح الأخير، فربما يكون قد
فرق بينهما ، لأن معنى (فلارفت) ،(ولا فسوق) : لا ترفثوا ولا تفسقوا ،
ومعنى (ولا جدال) أي لاشك في فرض الحج وقيل لا جدال أي :لا تجادلوا
وأنتم محرمون ،هذا ما قال به العكبري ^(١).وأما الزمخشري فيرى أنهما ربما
يكونا قد حملا الأولين على معنى النهي كأنه قيل : ولا شك ولا خلاف في الحج
^(٢) . ويرى العكبري أن الفتح في الجميع أقوى لما فيه من نفى العموم ^(٣). وفي
ذلك يقول الزجاج " إن القرءاء على نصب ذلك بالتبرئة إلا مجاهداً ، فإنه رفع
الرفث والفسوق ونصب الجدال ، وكل ذلك جائز ، فمن نصب أتبع آخر الكلام
أولاه ، ومن رفع بعضا ونصب بعضا فلأن التبرئة فيها وجهان :الرفع
بالنون (التثوين) ، والنصب بحذف النون، ولو نصب الفسوق والجدال
بالنون لجاز ذلك في غير القرآن " ^(٤)

١- الإملاء / ٨٦.

٢- الكشاف / ج١ / ٣٤٧.

٣- الإملاء / ٨٦.

٤- معاني القرآن وإعرابه / ج١ / ١٢٠.

﴿ وزلزلوا حتى يقول الرسول ﴾ (٢١٤)

قرأ نافع وحده: " حتى يقول الرسول " والباقون على النصب^(١) والنصب على أن يكون التقدير: إلى أن يقول الرسول؛ فهو غاية والفعل هنا مستقبل حكيت به حالهم، والمعنى على المضي، والتقدير: إلى أن قال الرسول. أما الرفع: وزلزلوا فقال الرسول، فاللزلة سبب القول وكلا الفعلين ماض فلم تعمل فيه حتى. (٢)

وقال الزجاج: " النصب بحتى ، وزعم الخليل وسيبويه وجميع أهل النحو الموثوق بعلمهم أن هذا ينتصب على وجهين:

فأحد الوجهين : أن يكون الدخول غاية السير، والسير والدخول قد نصبا جميعا في مثل قولك " سرت حتى أدخلها " فالمعنى: سرت إلى دخولها ، وقد مضى الدخول، فعلى هذا نسبت الآية، والمعنى: زلزلوا إلى أن يقول الرسول، وكأنه: حتى قول الرسول.

والوجه الآخر: - أعنى سرت حتى أدخلها - أن يكون السير قد وقع والدخول لم يقع ، ويكون المعنى : سرت كي أدخلها ، وليس هذا وجه نصب الآية. ثم قال: " والرفع أيضا على وجهين ؛ الأول: وهو وجه الرفع في الآية، والمعنى: سرت حتى أدخلها وقد مضى السير والدخول ، كأنه بمنزلة قولك: سرت فأدخلها بمنزلة: سرت فدخلتها؛ وصارت (حتى) ههنا مما لا يعمل في الفعل شيئا لأنها تلي الجمل، تقول: سرت حتى أتى داخل ، وقول الشاعر:

١- السبعة / ١٨١.

٢- الإملاء / ٩١.

فيا عجبى حتى كليبٌ تسبني كأن أباهَا نهشل أو مجاشع

فعملها في الجمل في معناها لا في لفظها ، والتأويل سرت حتى دخولها وعلى هذا وجه الآية . الثاني : يجوز أن يكون السير قد مضى ، والدخول واقع الآن وقد انقطع السير ، نقول: سرت حتى أدخلها الآن ما أُمع " فهذه جملة باب حتى (١) .

﴿ قل العفو ﴾ (٢١٩)

قرأ أبو عمرو برفع الواو، والباقون بالنصب . (٢)

النصب على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره: ينفقون العفو، أما الرفع: فعلى أنها خبر والمبتدأ محذوف تقديره: (قل المنفقُ العفو) (٣) وقال مكي بن أبي طالب: (ذا) بمعنى الذي، ومن ثم رُفِعَت (العفو) ؛ لأن (ما) في موضع رفع بالابتداء، بجوابها المرفوع مثلها، وأضمرت الهاء مع ينفقون وهي تعود على الموصول ، وإذا جعلت (ما) و (ذا) اسما واحدا في موضع نصب ب (ينفقون) نصبت (العفو) لأنه جواب ما توجب أن يكون إعرابه كإعرابها، ولم تضمر هاء (٤) .

﴿ لا تضارَّ والدَةٌ بولدها ﴾ (٢٣٣)

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم والكسائي ويعقوب وخلف : " لا تضارُّ "

١- معاني القرآن وإعرابه / ج ١ / ٢٨٦ ، وانظر المشكل ج ١ / ٩٢ : ٩٣ .

٢- السبعة / ١٨٢ ، وانظر أيضا معجم القراءات / ٢١٣ .

٣- الإملاء / ٩٣ .

٤- المشكل / ج ١ / ٩٦ .

وانفرد ابن القعقاع بقراءة (لا تضار) - بسكون مخففة.^(١) ويمكن تعليل كل من القراءتين على النحو التالي :

فبالنسبة لقراءة الضم : فإنه يقرأ بضم الراء وتشديدها ، وفيها وجهان : أحدهما : يقول العكبري : أنه على تسمية الفاعل ، وتقديره : لا تضاررُ والدَّةُ والدأ بسبب ولدها .

الثاني : أن الراء الأولى مفتوحة على ما لم يسم فاعله ، وأدغم لأن الحرفين مثلان ، ورفع لأن لفظ الخبر ومعناه النهي .

أما بالنسبة لقراءة النصب : فيكون ذلك على أنه نهى ، وحرك لالتقاء الساكنين ، والفتح أولى في التحريك لتجانس الألف والفتحة قبلها ، وعلى هذا يكون أصله : تضارر ، وتضارر على تسمية الفاعل وترك تسميته على ما ذكرنا في الرفع^(٢) .

هذا ما ذكره العكبري في الإملاء ثم قال : " وقرئ شاذاً بسكون الراء . والوجه فيه أن الراء حذف الراء الثانية فراراً من التشديد في الحرف المكرر - وهو الراء - وجاز الجمع بين الساكنين إما لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف أو لأن مدة الألف تجرى مجرى الحركة "^(٣) .

وهنا يمكن القول إن العكبري قد أصاب في تعليل التسكين ، إلا أننا لا نوافقُه عندما قال : " وقرئ شاذاً " ؛ لأن القراءة صحيحة وهي لأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني من العشرة^(٤) .

١- انظر : السبعة / ١٨٣ ، ومعجم القراءات / ٣٢٣ .

٢- الإملاء / ٩٧ .

٣- المرجع السابق / ٩٨ .

٤- معجم القراءات / ٣٢٣ .

﴿ وصية لأزواجهم ﴾ (٢٤٠)

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم " في رواية أبي بكر والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف برفع التاء وقرأ الباقر بنصبها (١).

فالرفع على أن التقدير: والذين يتوفون منكم عليهم وصية لأزواجهم . والنصب على أن التقدير: يوصون وصية والآية هي: " والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم " . وهذا التعليل السابق قال به أبو جعفر النحاس وكذلك العكبري إلا أنه قال: " وتدل على قراءة النصب قراءة عبد الله بن مسعود: " كتب عليكم الوصية لأزواجكم متاعا إلى الحول " مكان قوله: " والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول " (٢) وكما أشرت قبل ذلك إلي أن قراءة عبد الله شاذة وكذلك قراءة أبي.

﴿ فيضاعفه له أضعافا كثيرة ﴾ (٢٤٥)

وفى الآية عدة قراءات على النحو التالي:

١. فيضاعفه: عاصم فقط .
٢. فيضعفه: الشامي، ويعقوب.
٣. فيضعفه: المكي ، أبو جعفر .
٤. فيضاعفه: نافع، أبو عمرو، حمزة، الكسائي ، خلف (٣)

١- انظر السبعة / ١٨٤ ، والبدور الزاهرة / ٦٣ ، والشاطبية / ١٦٢ ،

و الإتحاف / ٤٤٢ ، وانظر المعجم / ٣٢٣ .

٢- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس/ ج١/ ٣٢٢، وانظر الإملاء / ١٠١ ،
والكشف/ ج١ / ٢٧٧ .

٣- معجم القراءات / ٣٣٠- ٣٣٢ . وانظر النشر / ٢٢٨ ، والإتحاف / ٤٤٢ .

ويمكن تخريج القراءات السابقة على النحو التالي :

(٣) ، (٤) قراءة الرفع : على أن يكون الرفع عطفًا على يفرض أو على

الاستئناف: " فإلله يضاعفه " أو " فإلله يضغفه "

(١) ، (٢) أما قراءة النصب : فيكون النصب لوجهين : الأول: العطف على

مصدر يفرض في المعنى: ولا يصح ذلك إلا بإضمار أن ليصير مصدرًا معطوفًا على مصدر وتقديره: من ذا الذي يكون منه قرص فمضاعفةً من الله .

والثاني: أن يكون جواب الاستفهام على المعنى؛ لأن المستفهم عنه - وإن كان

المقرض في اللفظ - فهو عن الإقراض في المعنى. فالتقدير عندئذ: أيقرض الله

أحدًا فيضاعفه ، ولا يجوز أن يكون جواب الاستفهام على اللفظ، لأن المستفهم

عنه في اللفظ المقرض لا القرص^(١). وقال مكي بن أبي طالب: من رفعه عطفه

على ما في الصلة وهو يُقرض ، ويجوز رفعه على القطع مما قبله، ومن نصبه

حمله على العطف بالفاء على المعنى دون اللفظ ، وأضمر بعد الفاء (أن)^(٢)

وهو ما قال به القرطبي أيضًا.^(٣)

﴿ لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ﴾ (٢٥٤)

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بالفتح في الثلاثة، وكذلك في: (لا

نغو فيها ولا تأثيم) بالطور . وقرأ الباقر بالرفع والتتوين في الثلاثة^(٤).

والتخريج النحوي هو نفس تعليل قوله تعالى: (فلا رفث... الآية) ولو

نظرت إلى الآية لوجدت أن ابن كثير وأبا عمرو قد قرءا بالرفع أي " فلا رفث "

١- الإملاء / ١٠٢ .

٢- مشكل إعراب القرآن / ج١ / ١٠٢ .

٣- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي / ج٣ / ٢٤٢ .

٤- انظر: البذور / ٦٦ ، والسبعة / ١٩١ ، والنشر / ٢٣٠ ، والمعجم / ٣٣٨ .

وهما هنا قد قرءا بالنصب في حين أن تعليل الرفع والنصب في الآيتين واحد؛ وهذا يؤكد الثبوت القرآني المتواتر، ولو كان الأمر بالرأي لقرءا بالنصب في الموضوعين أو الرفع فيهما.

﴿فهو خير لكم ويُكْفَرُ عنكم﴾ (٢٧١)

وفيها القراءات الآتية^(١) :

١. وَيُكْفَرُ: ابن عامر .

٢. وَنُكْفَرُ: نافع وحزمة والكسائي وأبو جعفر وخلف .

٣. وَنُكْفَرُ: ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ويعقوب .

وفي هذا يقول العكبري : " وَنُكْفَرُ عنكم " يقرأ بالنون على إسناد الفعل إلى الله عز وجل ، ويقرأ بالياء على هذا التقدير أيضا ، وعلى تقدير آخر وهو أن يكون الفاعل ضمير الإخفاء ، ويقرأ (وتكفّر) بالتاء على أن الفعل مسند إلى ضمير الصدقة ، ويقرأ بجزم الراء عطا على موضع فهو، وبالرفع على إضمار المبتدأ : أي ونحن أو وهي . " (٢)

أما مكي فقد أجمل وأوجز كل هذه الروايات وقال : " من جزم عطف على موضع الفاء في قوله : " فهو خير لكم " ومن رفع فعلى القطع ، ومن قرأ بالنون ورفع قدره : ونحن نكفر ، ومن قرأ بالياء ورفع قدره والله يكفر عنكم " (٣).

ثم جاء القرطبي في تفسيره فسر كل القراءات التي وردت في ذلك ثم قال : " فهذه تسع قراءات أبينها " وَنُكْفَرُ " بالنون والرفع، هذا قول الخليل وسيبويه

١- انظر معجم القراءات / ٣٥٦- ٣٥٧.

٢- الإملاء / ١١٥ .

٣- المشكل / ١١٤ .

وقال النحاس : قال سيبويه : الرفع هنا هو الوجه الجيد؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء يجرى مجراه في غير الجزاء، وأجاز الجزم بحمله على المعنى؛ لأن المعنى: وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء يكن خيرا لكم وتكفروا عنكم..^(١) . ثم راح يخرج كل القراءات بعد ذلك؛ فرجح رواية الرفع (وَنُكْفَرُ) وأجاز الجزم حملا على المعنى ، ورواية عاصم " وَيُكْفَرُ " أي الله . وبالجملة فما كان من القراءات بالنون فهي نون العظمة وما كان بالتاء فهي الصدقة ، إلا ما روى عن عكرمة من فتح الفاء فإن التاء في تلك القراءة إنما هي للسينات، وما كان منها بالياء فالله تعالى هو المكفر . وأما رفع الراء فهو على وجهين:

أحدهما : أن يكون الفعل خبر ابتداء تقديره ونحن نكفر أو وهي تكفر أعني الصدقة ، أو والله يكفر .

والثاني : القطع والاستئناف فلا تكون الواو عاطفة للاشتراك بل تعطف جملة على جملة، أما قراءة نصب (وَنُكْفَرُ) فضعيف وهو على إضمار أن^(٢).

﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ ﴾ (٢٨٢)

وفيه ثلاث قراءات على النحو التالي :

- (١) " إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرُ " وهي قراءة حمزة فقط.
- (٢) " أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ " وهي قراءة عاصم ، ويعقوب ، الكسائي ، خلف . وأبو جعفر ونافع .
- (٣) " أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ " ابن كثير ، أبو عمر ،^(٣)

١- الجامع للقرطبي/ ج ٣ / ٣٣٥ - ٣٣٦ .

٢- انظر المرجع السابق / ج ٣ / ٣٣٦ .

٣- الإملاء/ ١١٩ ، والكشاف / ج ١ / ٤٠٣ .

- (٤) وتخريج هذه القراءات ربما يكون على النحو التالي :
- (٥) بالنسبة للرواية الأولى " فَتَذَكَّرُ " : إن الشرط ، وفتح اللام في (تَضِلُّ) حركة بناء لالتقاء ساكنين (فَتَذَكَّرُ) جواب الشرط ورفع الفعل لدخول الفاء في الجواب .

أما بالنسبة للرواية الثانية " فَتَذَكَّرُ " : ف (أن) مصدرية ناصبة ، و (تذكر) بالنصب معطوف على الفعل المنصوب وهو مفعول له ، والتقدير : لأن تضل إحداهما فتذكر . فإن قلت : ليس الغرض من استشهاد المرأتين مع الرجل أن تضل إحداهما ، فكيف يقدر باللام ؟ فالجواب : ما قاله سيبويه : إن هذا الكلام محمول على المعنى ، وعادة العرب أن تقدم ما فيه السبب فيجعل في موضع المسبب لأنه يصير إليه ؛ مثال ذلك : أعددت هذه الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه بها ، ومعلوم أنك لم تقصد بإعداد الخشبة الميل للحائط وإنما المعنى : لأدعم بها الحائط إذا مال ، فكذلك الآية ؛ تقديرها لأن تذكر إحداهما الأخرى إذا ضللت ، ولا يجوز أن يكون التقدير مخافة أن تضل ؛ لأنه عطف عليه فتذكر ؛ فيصير المعنى : مخافة أن تذكر إحداهما الأخرى إذا ضللت ، وهذا عكس المراد^(١) . هذا ما قاله العكبري . غير أنه لم يذكر الضبط الصحيح للروايات السابق تخريجها حيث علل رواية النصب ورواية الرفع بلا تبيين ، والواضح أن رواية النصب روايتان كما أشرت هما : " فَتَذَكَّرُ " و " فَتَذَكَّرُ " .

كما تجدر الإشارة إلي أنه قال عقب تعليقه هذا : " والآية قرئت : " أن تضل إحداهما فَتَذَكَّرُ " والرفع هنا للاستئناف . لكن هذه الرواية شاذة لا يعتد بها ؛ إذ إن الرفع مع (إن) فقط وليس مع (أن) . أما القرطبي فيرى في هذه الروايات أن القراءة بكسر همزة إن على معنى الجزاء ، والفاء في " فَتَذَكَّرُ " جوابه ، وموضع

١- انظر المرجعين السابقين .

الشرط وجوابه رفع على الصفة للمرأتين والرجل ، وارتفع (تذكَّر) على الاستئناف ، أما من فتح (أن) فهي مفعول له والعامل فيه محذوف ، أما رواية النصب " فتذكَّر " فهي عطف على الفعل المنصوب . (١)

ولقد أسهب الطبري في هذه القراءات ووضح النحو فيها جميعاً فنصب (تذكَّر) لأن الجزاء لما تقدم اتصل بما قبله فصار جوابه مردوداً عليه ، وأما من قرأ بكسر (إن) ورفع (تذكَّر) وتشديده كأنه بمعنى ابتداء الخير ، وصوب قراءة من قرأه بفتح أن وتشديد الكاف ونصب الزاء بالعطف على تضل ، وفتحت أن بحلولها محل كي وهي في موضع الجزاء والجواب بعده اكتفاء بفتحها . (٢) وهنا تجدر الإشارة إلى أمرين :

الأمر الأول : أنه لم يوضح نسبة هذه القراءات وإنما اقتصر فقط على بيان

الرواية ولم يذكر أسماء القراء .

الأمر الثاني : أنه قال : " و الصواب من القراءة عندنا في ذلك قراءة من قرأ بفتح (أن) وتشديد الكاف مع نصب الزاء (فتذكَّر) " وهذا قول مردود عليه ، لأن به جحد للتواتر ، فقد يحكم على روايات صحيحة من السبعة بأنها شاذة لأنها عنده أوجه في النحو وأصوب .

وقد ذكر الزمخشري مثل تعليل صاحب الإملاء إلا أنه لم يذكر أصحاب القراءات وكذلك أورد قراءة : (أن تُضَلَّ) للبناء للمفعول ولم يذكر صاحبها . وبالبحث عن هذه الرواية في البدور والطيبة والشاطبية و السبعة وجد أنها قراءة شاذة ..

١- انظر الجامع القرطبي/ ج٣ / ٣٩٧ .

٢- انظر جامع البيان للطبري/ ج٣ / ٨٢ .

﴿ إلا أن تكون تجارة حاضرة ﴾ (٢٨٢)

وفيهما قراءتان: (١)

- تجارة حاضرة : وهي قراءة عاصم وحده.
- تجارة حاضرة : وهي قراءة الباقيين.

والرفع على أن (تكون) تامة، وتجارة فاعل، وحاضرة صفة لها. ذكر العكبري ما نصه: " ويجوز أن تكون (تكون) الناقصة واسمها تجارة وحاضرة صفة لها (وتديرونها) الخبر و (بينكم) ظرف لتديرونها ، وقرئ بالنصب على أن يكون اسم الفاعل مضمرا فيه تقديره : إلا أن تكون المبيعة تجارة ، والجملة المستثناة في موضع نصب لأنه استثناء من الجنس لأنه أمر بالاستشهاد في كل معاملة واستثنى منه التجارة الحاضرة (٢)

وهو نفس ما قال به الطبري أيضا - أعنى التعليل النحوي - إلا أنه أيضا قد جانبه الصواب عندما قال: فإن الذي أختار من القراءة ثم لا أستجيز القراءة بغيره الرفع في التجارة الحاضرة ، ولإجماع القراء على ذلك وشذوذ من قرأ ذلك نصبا عنهم ولا يعترض بالشاذ على الحجة " . (٣) فهو هنا - رحمه الله - يخطئ عاصمًا وهو واحد من السبعة الموثوق بتواتر قراءته ، وعنه نقل حفص بالنصب. وقراءة حفص هي أشهر القراءات وأكثرها شيوعا في الأمصار الاسلامية. وقال الزمخشري: (تجارة حاضرة) بالرفع على كان التامة، أو على كان الناقصة ويكون (تجارة حاضرة) الاسم وتديرونها الخبر، أما (تجارة

١- انظر السبعة / ١٩٣ .

٢- الإملاء / ١٢٠ .

٣- تفسير الطبري / ج٣ / ٨٧ .

حاضرة (كبيت الكتاب:

بنى أسد هل تعلمون بلاعنا إذا كان يوما ذا كواكب أشنعا
أى إذا كان اليوم يوما^(١). وعليه فيكون التركيب هنا: إلا أن تكون التجارة تجارة
حاضرة.

﴿ ولا يُضَارُّ كَاتِبٌ ﴾ (٢٨٢)

قرأ أبو جعفر " لا يضارُّ " والباقون " لا يضارُّ " ^(٢) وقد سبق هذا في الآية
رقم (٢٣٣) إلا أن فيها (لا تُضَارُّ) و (لا تضارُّ)

﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ، وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾ (٢٨٤)

وفيها القراءتان التاليتان: " فيغفرُ ويعذبُ " وهي قراءة ابن كثير و نافع و
أبو عمرو و حمزة والكسائي و خلف و " فيغفرُ ويعذبُ " وهي قراءة عاصم وابن
عامر ويعقوب وأبو جعفر^(٣) وأما القراءة بالرفع: فهي على الاستئناف أي فهو
يغفر^(٤). هذا ما ذكره العكبري إلا أنه قال أيضا: " وقرأ بالنصب: (فيغفر) عطا
على المعنى بإضمار (أن). وهذا كما يتضح من سرد العشرة أنه شاذ ، وقال
بهذه الآراء القرطبي ، إلا أنه ساق أيضا بعض الروايات الشاذة^(٥) . ومثل هذا
التعليل النحوي السالف قال به أيضا صاحب الكشاف^(٦)

١- الكشاف / ج ١ / ٤٠٤ .

٢- النشر / ٢٣٧ ، والإتحاف / ٤٦٠ ، والمعجم / ٣٧٠ .

٣- السبعة / ١٩٥ ، والشاطبية / ١٦٨ ، والنشر / ٢٣٧ .

٤- انظر الإملاء / ١٢١ ، والمعجم / ٣٧٣ .

٥- الجامع للقرطبي / ج ٣ / ٤٢٣ - ٤٢٤ .

٦- انظر الكشاف / ج ١ / ٤٠٧ .

خاتمة

وبعد :

فقد تعددت الآيات التي عرض لها أصحاب القراءات العشر ؛ في بعض مفرداتها لغويا نحويا ، ولمعظمها أثر تفسيري دلالي ؛ ولذا فقد قامت هذه الدراسة علي بيان التوجيهات النحوية للقراءات العشر في عدد من آيات سورة البقرة، لما لها من أهمية في التفسير والتأويل المنوط بكل قراءة ، فضلا عما ترتب عليها من أثر- في بعض التشريعات الخاصة بالمنهج الإسلامي - في حياة المسلمين ، وبعد استعراض كثير من الدراسات المختصة - ومعظمها لا يفني بالغرض - وبعد تأصيل نسبة هذه القراءات إلى أصحابها ، وتوضيح توجيهاتها النحوية في نظر أصحابها ، سواء أكانت متواترة أم شاذة فقد توصل الباحث إلى النقاط التالية :

- ١- إن لكل قراءة من القراءات العشر وجها صحيحا من وجوه اللغة .
- ٢- بيان القراءات العشر المتواترة ، ونسبة كل قراءة إلى صاحبها ، وتوجيهات العلماء وتخريجاتهم لهذه القراءات مع استبعاد القراءات الشاذة .
- ٣- إن بعض المفسرين كالطبري قد خلط بين القراءات المتواترة ، والقراءات الشاذة ، بل إنه لم يجز بعض القراءات المتواترة من هذه القراءات العشر .
- ٤- أن الضبط الإعرابي (النحوي) الذي عليه مصحف عثمان الآن - بقراءة ورش عن نافع - هو أدق توجيه نحوي من حيث التأويل والتفسير لوجوه دلالات الآيات ، وبه يرتفع اللبس الشائك دلاليا نتيجة تعدد القراءات والوجوه الإعرابية.

قائمة المصادر والمراجع :

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- إتحاف فضلاء البشر ، لأحمد البنا : تحقيق : د. شعبان إسماعيل ، القاهرة ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٨٧م.
- ٣- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار التراث ، ط٣ ، ١٩٨٥ .
- ٤- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ، القاهرة ، مكتبة الخانجي.
- ٥- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : د. زهير غازي ، القاهرة ، عالم الكتب ، ط٢ ، ١٩٨٥ .
- ٦- إملاء ما من به الرحمن للكعبري ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٩٧٩.
- ٧- الانتصار لنكت القرآن للباقلاني ، تحقيق : د. محمد زغلول سلام الإسكندرية ، منشأة المعارف .
- ٨- البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، عبد الفتاح القاضي ، القاهرة ، الأزهر ، ١٩٨٨ .
- ٩- جامع البيان للطبري ، القاهرة ، دار الريان للتراث ، ١٩٨٧.
- ١٠- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٦٧ .
- ١١- السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٢ ، ١٩٨٠.
- ١٢- الشاطبية ، شرح الضباج ، القاهرة ، مكتبة صبيح ، ١٩٣٩ .
- ١٣- شرح المعلقات السبع لابن الانباري ، تحقيق : عبد السلام هارون ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .
- ١٤- غاية النهاية لابن الجزري ، نشر برجستراسر ، القاهرة ، ١٩٣٢.

- ١٥- قلائد الفكر فى توجيه القراءات العشر ، قاسم أحمد الدجوى ومحمد الصادق قمحاوى ، القاهرة ، مكتبة محمد على صبيح .
- ١٦- الكشاف للزمخشري ، القاهرة ، دار الكتب العلمية ،
- ١٧- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكى بن أبى طالب دمشقى ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٩٧٤ .
- ١٨- ما انفرد به كل من القراء السبعة وتوجيهه فى النحو العربي : د. عبد القادر الهيئى ، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس ، ط١ ، ١٩٦٦ .
- ١٩- مباحث فى علوم القرآن : د. صبحي الصالح ، سوريا ، ١٩٥٨ .
- ٢٠- مشكل إعراب القرآن ، لمكى بن أبى طالب ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، دمشق ، دار المأمون للتراث ، ط٢ ، د. ت .
- ٢١- المصاحف لابن أبى داود ، نشر وإشراف آرثر جفرى ، القاهرة المطبعة الرحمانية، ١٣٥٥هـ
- ٢٢- معاني القراءات لأبى منصور الأزهرى ، القاهرة ، دار المعارف ، ط١ ، ١٩٩١ م .
- ٢٣- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، بيروت ، عالم الكتب ١٩٨٨ .
- ٢٤- معاني القرآن للفراء ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار ، دار الكتب المصرية ، ط٣ ، ٢٠٠١ .
- ٢٥- معجم القراءات القرآنية : د. أحمد مختار عمر ود. عبد العال مكرم سالم ، القاهرة ، عالم الكتب .
- ٢٦- معرفة القراء الكبار للذهبي ، تحقيق : محمد سيد جاد الحق ، القاهرة ، مكتبة دار الكتاب الحديثة ، ١٩٦٩ .

- ٢٧- مغنى اللبيب لابن هشام ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، دار الباز .
- ٢٨- مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري ، د. شعبان صلاح ، القاهرة، دار غرب ، ط٢ ، ٢٠٠٥ م .
- ٢٩- نحو القراء الكوفية: د. خديجة أحمد مفتى ، مكة المكرمة ، المكتبة الفيصلية.
- ٣٠- النحو وكتب التفسير: د. إبراهيم رفيده ، مصراته ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ط٣ ، ١٩٩٠ .
- ٣١- النشر في القراءات العشر لابن الجزرى ، بيروت ، دار الكتب العلمية
- ٣٢- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ، عبد الفتاح السيد عجمي ، المدينة المنورة ، دار الفجر الإسلامية ، ط١ ، ٢٠٠١ م .
- ٣٣- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع . د. عبد الفتاح القاضي ، المدينة المنورة ، مكتبة الدار ، ط١ ، ١٩٨٣ .